

ولا يتخصص (فاذا اذن في نوع من التجارة كان مأذوناً في سائر الانواع
ويثبت صريحاً ودلالة بان يرى عبده يبيع ويشترى فسكت سواء كان
البيع للمولى او لغيره بامر او بغير امره صحيحاً او فاسداً (وللمأذون اذنا
طاماً لا بشرأشئ بعينه او طعام الا كل او ثياب الكسوة ان يبيع او يشتري
ويوكل بهما ويسلم ويقبل السلم ويرهن ويرهن ويزرع ويشترى بذراً
يزرعه ويشترك عناءاً ويستأجر ويوحد ولو نفسه وبضاربه ويدفع
المال مضاربة ويبضع ويعير ويقربدين ووديعة وغصب (واوباع او
اشترى بغبن فاحش جاز خلافاً لهما (ولو حابي في مرض موته صح من
جميع المال ان لم يكن عليه دين وان كان فمن جميع ما بقي وان لم يبق
ادى المشتري جميع المحاياة او رد المبيع (وله ان يضيف معاملته ويحط
من الثمن بعيب ويأذن لرفيقه في التجارة (لان يتزوج او يزوج عبده
وكذا امته خلافاً لابن يوسف (ولا ان يكاتب او يعتق ولو بمال او
يقرض او يهب ولو بعوض او يهدي الا اليسرى من الطعام والمحجور
لا يهدي اليسير ايضا (وعن ابن يوسف اذا دفع المولى الى المحجور قوت
يومه فدا بعض رفقائه للاكل معه فلا بأس به بخلاف مالود فع اليه
قوت شهر (قالوا ولا بأس للمرأة ان تصدق من بيت زوجها باليسير
كالرغيف ونحوه (وما لزم المأذون من الدين بسبب تجارة او مافي معناها
كبيع وشراء واجارة واستيجار وغصب وجمع امانة وعقراة شراها
فوطئها فاستحقت بعلق برقبته يباع ان لم يفده المولى ويقسم ثمنه (وما
في يده من كسبه بالخصص سواء كسبه قبل الدين او بعده او اتهم به وما
بقي عليه يطالب به بعد عتقه وما اخذه سيده منه قبل الدين لا يسترده (وله
اخذ غلة مثله مع وجود الدين والزائد عليها للغرماء (ويتحجر المأذون
ان ابقى او مات سيده او جن مطبقة او لحق بدار الحرب بمر تدا او حجر
عليه وعلم به اكثر اهل سوقه (والامة ان استولدها لان دبرها
ويضمن القيمة للغريم فيهما واقرا به بعد الحجر بدين او بان مافي يده
امانة او غصب صحيح خلافاً لهما (وان استعرق دينه رقبته ومافي يده
لا يملك سيده مافي يده (فلو اعتق عبداً من مافي يده لا يصح وعندهما

يملك فيصح عتقه وان لم يستغرق صح اتفاقا ويصح بيعه من سيده بمثل
 القيمة لا باقل وبيع سيده منه بمثلها لا باكثر (فلو باع باكثر يخط الزائد
 او ينقض البيع فان سلم سيده اليه المبيع قبل نقدا لثمن سقط الثمن وله
 ان لا يسلمه حتى يأخذ ثمنه ويضمن السيد باعتاقه المأذون مديونا الاقل
 من قيمته ومن الدين (وما زاد من دينه على قيمته طوالب به معتقا وان
 باعه وهو مديون مستغرق وعيبه مشترية فلا غرماء اجازة بيعه واخذ
 ثمنه او تضمن اي شأوا من السيد او من المشتري قيمته فان ضمنوا السيد
 ثم رد عليه بعيب رجع عليهم بالقيمة وعاد حقهم في العبد وان باعة
 واعلم بكونه مديونا فلا غرماء رد البيع ان لم يصل ثمنه اليهم وان وصل
 ولا محاباة في البيع فلا (فان غاب البائع فالمشتري ليس خصما لهم ان انكر
 الدين (وعند ابي يوسف هو خصم ويقضى لهم بالدين (ومن قال
 انا عبد فلان واشترى وباع فحكمه كالمأذون الا انه لا يباع في الدين
 ما لم يقر سيده باذنه

(*) فصل (*)

تصرف الصبي ان نفع كالا سلام و قبول الهبة والصدقة صح بلا اذن (وان
 ضر كالطلاق والاعتاق فلا ولو باذن وان احتملها كالبيع والشراء صح
 بلا اذن لا بدونه (فاذا اذن للصبي في التجارة ابوه او جده عند عدمه او وصي
 احدهما او القاضي فحكمه حكم العبد المأذون بشرط ان يعقل كون البيع
 سالبا للملك والشراء جالبه (فلو اقر بما في يده من كسبه او ارثه صح والمعتوه
 بمنزلة الصبي (وصح اذن الوصي او القاضي لعبد اليتيم

(*) كتاب الغصب (*)

هو ازالة اليد المحقة باثبات اليد المبطلة فاستخدم العبد وحمل
 الدابة غصب لا الجملوس على البساط وحكمه الاثم لمن علم
 ووجوب رد عينه في مكان غصبه ان كانت باقية والضمان
 لو هلك في المثل كالكيل والوزن والعددي المتفارب يجب مثله
 فان انقطع المثل تجب قيمته يوم الخصومة وعند ابي يوسف يوم الغصب

وعند محمد يوم الا تقطاع وفي القيمي كالعددي المتفاوت والبر المخلوط
بالشـ مير تجب قيمته يوم الغصب اجسا ما (فان ادعى الهلاك حبس
حتى يعلم انه لو كان باقيا لا ظهره ثم يقضى عليه بالبدل) والغصب
انما هو فيما ينقل فلو غصب عمارا فهلك في يده لا يضمن خلافا لمحمد
وما نقص منه لفعله كسكناه وزرعه ضمنه وياخذ رأس ماله ويتصدق
بالفضل وعند ابي يوسف لا يتصدق به (وكذا لو استغل العبد
المغصوب فنقصه الاستغلال او اجر المستعار ونقص يضمن النقصان
وما فضل من الغلة والاجرة يتصدق به خلافا له) وان تصرف
في الغصب او الوديعة فرج وهما يتعينان بالتعيين تصدق بالرجح
خلافا له ايضا وان كانا يتعينان فان اشار اليهما ونقدهما فكذلك
(وان اشار الى غيرهما ونقدهما واشار اليهما ونقد غيرهما او اطلق
ونقدهما طاب له الرجح اتقا قاقيل و به يفتى والمختار انه لا يطيب مطلقا
(ولو اشترى بالف الغصب او الوديعة جارية تعدل الفين فوهبها او طعاما
فاكله لا يتصدق بشيء

(*) فصل (*)

وان غير ما غصبه فزال اسمه وعظم منافعه ضمنه وملكه ولا يحل انتفاعه به
قبل اداء الضمان كشاة ذبحها وطبخها وشواها او قطعها (وبر طحنه
او زرعه ودقيق خبره) وعنب او زيتون عصره وقطن غزله وغزل
نسجه وحديد جعله سيفاً وصفر جعله آنية وساجة اولبنة بنى عليها) وان
جعل الفضة او الذهب دراهم او دنانير او آنية لا يملكه وهو للمالكه بلا
شيء وعندهما يملكه الغاصب وعليه مثله (فان ذبح الشاة فالمالك ان
شاء طر حيا عليه وضمنه قيمتها واخذها وضمنه نقصانها) وكذا لو
قطع يدها وقطع طرف دابة غير مأكولة او خرق الثوب خرقا فاحشا
يفوت بعض العين وبعض نفعه وفي يسير نقصه ولم يفوت شيئا من النفع
يضمن نقصانه (ومن بنى في ارض غيره او غرس امر بالقلع والرد وان
كانت تنقص بالقلع فالمالك ان يضمن له قيمتها مأمورا بقلعهما فتقوم
الارض بلا شجر او بناء وتقوم مع احدهما مستحق القلع فيضمن الفضل

(وان صبغ الثوب احرا او اصفر او لت السويق بسمن فالمالك ان شاء ضمنه
قيمة ثوبه ابيض ومثل سويقه او اخذهما وضمن مازاد الصبغ والسمن
(وان صبغه اسود ضمنه قيمته ابيض او اخذه بلا رد شي لانه نقص
(وعندهما الاسود كغيره وهو اختلاف زمان

(*) فصل (*)

وان غيب ما غصبه وضمن قيمته ملكه مستندا الى وقت الغصب (ويتسلم له
الاكساب دون الاولاد (والقول في القيمة للغاصب مع يمينه ان لم يرهن
ماله على الزيادة (فان ظهر وقيمتها اكثر وقد ضمنه بقول المالك او برهانه
او بالنكول فهو للغاصب ولا خيار للمالك (وان ضمنه بقوله فالمالك
ان شاء امضى الضمان او اخذه ورد عوضه (ولو برهن كل من المالك
والغاصب على الهلاك عند الاخر فقيمة الغاصب اولى خلافا لابي
يوسف (ومن غصب عبدا فباعه فضمنه تقديعه وان اعتقه فضمنه
لا ينفذ عتقه (وزوائد المغصوب بغير مصمونة مالم يتعد فيها او يمنعها
بعد طلب المالك اياها سواء كانت متصلة كالحسن والسمن او منفصلة
كالولد والثمرة (وان نقصت الجارية بالولادة في يد الغاصب ضمن
بنقصانها ويحبر بقيمة الولد او بالغرة ان وقت (ولو زنى بامة غصبها
فردها حاملا فولدت فماتت بهما ضمن قيمتها يوم علوقها بخلاف الحرة
وعندهما لا يضمن في الامة ايضا (ولوردها محبوسة فماتت لا يضمن
(وكذا لو زنت عنده فردها فماتت فماتت منه (ولا يضمن منافع ما
غصبه سواء سكنه او عطله الا في الوقت (ولا خسر المسلم او خنيره
بالاتلاف وضمن القيمة فيهما لو كانا ذمي (وان اتلف ذمي خمر ذمي
ضمن مثلها (ولا ضمان باتلاف الميتة ولو لذمي ولا باتلاف متروك التسمية
عمدا ولو لمن يبيح (وان غصب خمر مسلم فخللها بما لا قيمة له اخذها
المالك بلا شيء فلو اتلفها الغاصب ضمنها لولو تلفت (ولو خلل بالقاء
ملح ملكها ولا شيء عليه وعندهما ياخذها المالك ان شاء ويرد قدر وزن
الملح من الخل (فلو اتلفها الغاصب لا يضمن خلافا لهما (وان خللها
بانقاء خل ملكها ولا شيء للمالك عند الامام وكذا عند محمد ان تخللت

من ساعتها والا فالحل بينهما على قدر ملكهما (وان غصب جلد ميتة
فدبغه بمال القيمة له اخذه المالك بلا شيء فلو ا تلفه الغاصب ضمن
قيمه مدبوغا وقيل طاهرا غير مدبوغ (واما دبغه بماله قيمة يأخذه
المالك ويرد ما زاد الدبغ بان يقوم مدبوغا وذكيا غير مدبوغ وورد
فضل ما بينهما (وللغاصب ان يحبس حتى يستوفي حقه وان ا تلفه
لا يضمن (وعندهما يضمنه مدبوغا الا قدر ما زاد الدبغ ولو تلف
لا يضمن اتفاقا (ومن كسر لمسلم بر بطا او طبلا او من مارا او دقا او اراق له
سكرا او منصفنا ضمن قيمته لغير لهو (و يصح بيع هذه الاشياء وقال
لا يضمن ولا يجوز بيعها وعليه الفتوى (ومن غصب مدبرة فتات في يده
ضمن قيمتها ولو ام ولد فلا ضمان خلافا لهما (ولو شق الزق لاراقة الخمر
لا يضمنه عند ابي يوسف خلافا لمحمد ولا ضمان على من حل قيد عبد
غيره اور باط دابته او فتح اصطبيلها او قص طير فذهب خلافا لمحمد
في الدابة والطير (ولا على من سعى الى سلطان بمن يؤذيه ولا يدفع الا
بالسعى او بمن يفسق ولا يمتنع بنهيد (ولا على من قال لسلطان قد يغرم
وقد لا يغرم ان فلانا وجد مالا فغرمه شيئا وان كان عاده ان يغرم البتة
ضمن (وكذا الوسعي بغير حق عند محمد زجراله وبه يفتى (ولو اطعم
الغاصب المغصوب مالكة برى ان لم يعلم له

(*) كتاب الشفعة (*)

هي تملك العقار على مشترى به بما قام عليه جبر او تجب بعد البيع وتستقر
بالاشهاد و يملك بالاخذ بقضاء او رضاء (وانما تجب للخليط في نفس
المبيع فان لم يكن او سلم فللخليط في حق المبيع كالشرب والاطريق الخاصين
كنهر لا تجرى فيه السفن و طريق لا يفد ثم للجار الملاصق ولو بابه
في سكة اخرى (ومن له جذوع على حائطها او في خشبته عليه
جار وان في نفس الجدار فشريك وهي على عدد الرؤس لا الأسهم
(فاذا علم الشفيع بالبيع يشهد في مجلس علمه انه يطلبها و يسمى طلب
مواثبة ثم يشهد عند العقار او على المشتري او على البائع ان كان المبيع
في يده فيقول اشترى فلان هذه الدار وقد كنت طلبت الشفعة

وانا اطلبها الآن فاشهدوا على ذلك ويسمى طلب تقرير واشهاد
ثم يطلب عند قاض فيقول اشترى فلان دارا كذا وانا شفيعها
بسبب كذا فمر بالتسليم الى ويسمى طلب خصومة وتليك ولا تبطل
الشفعة بتأخيرها مطبقا في ظاهر الرواية وعليه الفتوى (وقيل يفتى بقول محمد
انه ان اخره شهرا بلا عذر بطلت) (واذا ادعى الشراء وطلب الشفعة
سأل القاضي المدعى عليه فان اقر بملك ما يشفع به او نكل عن الخلف
على العلم بملكه او برهن الشفيع سأل عن الشراء فان اقر به او نكل
عن اليمين انه ما ابتاع او ما يستحق عليه هذه الشفعة (او برهن الشفيع
تقضى له بها) ولا يشترط احضار الثمن وقت الدعوى فاذا قضى له لزوم
احضاره (واللمشتري حبس الدار لقبضه ولا تبطل شفעתه بتأخير الثمن
بعد ما امر بادائه) وللشفيع ان ينخصم البائع ان كان المبيع في يده
ولا يسمع القاضي البينة عليه حتى يحضر المشتري فيفسخ البيع بحضرته
و يقضى بالشفعة على البائع و يجعل العهدة عليه (والوكيل بالشراء
خصم للشفيع مالم يسلم المبيع الى الموكل) وللشفيع خيار الرؤية والعيب
وان شرط المشتري البراءة منه

(*) فصل (*)

وان اختلف الشفيع والمشتري في الثمن فالقول للمشتري (وان برهنا
فالشفيع وعند ابى يوسف للمشتري) (وان ادعى المشتري ثمنه والبائع اقل
منه اخذ الشفيع بما قال البائع قبل قبض الثمن وبما قال المشتري بعده وان
عكس ما قبل قبض يعتبر قول المشتري وقوله يتخالفان واي نكل اعتبر
قول صاحبه) (وان حلفا فسخ البيع و يأخذ الشفيع بما قال البائع
(وان خط عن المشتري بعض الثمن بأخذ الشفيع بالباقي وان خط الكل
يأخذ بالكل وان خط النصف ثم النصف يأخذ بالنصف الاخير
وان زاد المشتري في الثمن لا تلزم الشفيع الزيادة) (واذا كان الثمن مثليا
لزم الشفيع مثله وان قيميا فقيمه) (وان كان مؤجلا اخذ بثمن
حال او بطلب في الحال و يأخذ بعد مضي الاجل ولا يتعجل ما على
المشتري لو اخذ الشفيع بالحال (ولو سكت عن طلب ليحل الا حل بطلت

شفعته خلا فلا بنى يوسف (ولو اشترى ذمى بنحمر او خنزير يأخذ الشفع الذى
بمثل الخمر وقيمة الخنزير والمسلم بالقيمة فيهما) واو بنى المشتري او غرس
اخذها الشفع بالثمن وبقيمتهما مقلو عين كفاى الغصب او كلف المشتري
قلعهما (ولو استحققت بعد ما بنى الشفع او غرس رجوع على
المشتري بالثمن فقط) وان جف الشجر او انهدم البناء عند المشتري
ياخذها الشفع بكل الثمن ان شاء وان هدم المشتري البناء يأخذ الشفع
العرصة بمحصتها وليس له اخذ النقص (وان شرى المشتري الارض مع
شجر مثمرا وغير مثمر قائم فى يده اخذها الشفع مع الثمر فيهما) فان اخذه
المشتري فليس للشفع اخذه وياخذ ما سواه بالحصصة فى الاول و بكل
الثن فى الثانى

❖ باب ما تجب فيه الشفعة وما لا تجب وما يبطلها ❖

ايما يجب الشفعة قصدا فى عقار ملك بعوض هو مال وان لم يمكن
قسمته كرحى وحم و بئر (فلا تجب فى ارض وفلك و بناء وشجر بيعا
بدون الارض ولا فى ارث و صدقة و هبة بلا عوض مشروط وما بيع
بخيار البايع او بيعا فاسدا لم يسقط حق الفسخ ولا فيما قسم بين
الشركاء او جعل اجرة او بدل خلع او عتق او صلح عن دم عمدا
او مهر او ان قوبل ببعضه مال (وعندهما تجب فى حصصة المال) ولا فيما
صولح عنه بانكار او سكوت وتجب فيما صولح عليه باحدهما ولا فيما سلمت
شفعته ثم رد بخيار رؤية او شرط او بخيار عيب بقضاء ومارد به بلا قضاء
او بالاقالة تجب فيه (وتجب فى العلو و حده وفى السفلى بسببه وفيما بيع
بخيار المشتري وان بيعت دار بجنب المبيعة بالخيار فالشفعة لمن له الخيار بايعا
او مشبرا او تكون اجازة من المشتري و لشفيع الاولى اخذها منه الثانية
(وان بيعت دار بجنب المبيعة فاسدا فشفيعها البايع ان بيعت قبل قبض
المشتري فاذا قبض بعد الحكم له به لا تبطل وان بيعت بعد
قبض المشتري فالشفعة للمشتري) فان استرد البايع منه المبيعة
قبل الحكم له بالشفعة بطلت شفعته وان بعد الحكم بقيت الثانية

على ملكه (والمسلم والذمي في الشفعة سواء) وكذا الحر والعبد المأذون
والمكاتب ولو في مبيع السيد كالعكس

(*) فصل (*)

وتبطل الشفعة بتسليم الكل أو البعض ولو من الوكيل و بترك طلب
المواثبة أو التقرير أو بالصالح عن الشفعة على عوض وعليه رده (وكذا
لو باع شفعته بمال) وكذا لو قال للمخيرة اختار بيني بالف أو قال العنين
لامرأته ذلك فاختارته بطل خيارها ولا يجب العوض (وتبطل بيع
ما يشفع به قبل الحكم له بها و بموت الشفيع لا بموت المشتري (ولا شفعة
لمن باع أو ابتاع له أو ضمن الدرك أو ساوم المشتري بيعا أو اجارة وتجيب
لمن ابتاع أو ابتاع له (ولو قبل للشفيع أنها بيعت بالف فسلم ثم بان أنها
بيعت بأقل أو بكيل أو وزني أو عددي متقارب قيمته الف أو أكثر فله
الشفعة (ولو بان أنها بيعت بعرض قيمته الف أو بدنانير قيمته الف فلا
(ولو قيل له المشتري فلان فسلم فبان أنه غير فله الشفعة ولو بان أنه هو
مع غيره فله الشفعة في حصة الغير (ولو بلغه بيع النصف فسلم فظهر بيع
الكل فله الشفعة (وان باعها لأذراعا من طول جانب الشفيع فلا شفعة له
(وان شري منها سهما بثن ثم شري باقيها فالشفعة في السهم فقط (وان
ابتاعها بثن ثم دفع عنه ثوبا أخذها الشفيع بالثن لا بقيمة الثوب (ولا تكره
الحيلة في إسقاطها عند أبي يوسف وبه يفتي قبل وجوبها (وعند محمد
تكره وللشفيع أخذ حصة بعض المشتريين لأحصة بعض البايعين (وللجار
أخذ بعض مشاع بيع فقسم وان وقع في غير جانبه (وللعبد المأذون المديون
الشفعة في مبيع سيده بالعكس (وصح تسليم الأب والوصي شفعة الصغير خلا
لمحمد فيما بيع بقيمة أو أقل وقوله رواية عن الإمام في الأقل الذي لا يتغابن فيه

(*) كتاب القسمة (*)

هي جمع نصيب شايع في معين وتشتمل على الإفراز والمبادلة (والإفراز
اغلب في المثليات فيأخذ الشريك حظه منها حال غيبة صاحبه (ولو
اشترى ياه فاقسماه فلكل أن يبيع حصته من ابحة بحصة ثمنه (والمبادلة اغلب

(في غيرها)

في غيرها فلا يأخذه ولا يبيع مراهجة بعد الشراء والقسمة و يجبر عليها فيه بطلب الشريك في متحد الجنس لا في غيره (وندب للقاضي نصب قاسم رزقه من بيت المال ليقسم بلا اجر فان لم يفعل نصب قاسما ليقسم باجر يقدره له القاضي وهو على عدد الرؤس وعندهما على قدر السهام (واجرة الكيل والوزن على قدر السهام اجماعا ان لم يكن للقسمة وان لها فعلى الخلاف) و يجب كونه عدلا امينا عالما بالقسمة (ولا يجبر الناس على قاسم واحد) ولا يترك القسام ليشتركو او صحح الاقتسام بانفسهم بلا امر القاضي (و يقسم على الصبي واليه ووصيه فان لم يكن فلا بد من امر القاضي) ولا يقسم عقار بين الورثة باقرارهم مالم يرهنوا على الموت وعدد الورثة وعندهما يقسم وغير العقار يقسم اجماعا وكذا العقار المشتري والمذكور مطلق ملكه (وان برهننا ان العقار في ايديهما لا يقسم حتى يرهننا انه لهما) ولو برهنوا على الموت وعدد الورثة والعقار في ايديهم ومعهم وارث غائب او صبي قسم ونصب وكيل ووصى ليقبض حصة الغائب والصبي (ولو كان العقار في يد الغائب او شيىء منه او في يد مودعه او في يد الصغير لا يقسم) وكذا لو حضر وارث واحد او كانوا مشترين وغائب احدهم (واذا انتفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة قسم بطلب احدهم وان تضرر الكل لا يقسم الا برضاهم) وان انتفع البعض دون البعض قسم بطلب ذى النفع لا بطلب الاخر هو الاصح (و يقسم العروض من جنس واحد ولا يقسم الجنسين بعضهما في بعض ولا الجواهر ولا الحمام ولا البئر ولا الرحى ولا الثوب الواحد ولا الحائط بين دارين الا برضاهم وكذا الرقيق خلافا لهما) والدور في مصر واحد يقسم كل على حده (وقالا ان كان الاصلح قسمة بعضهما في بعض جاز) وفي مصرين يقسم كل على حده اتفاقا (وكذا دار وضيفة او دار وحانوت والبيوت في محلة واحدة او في محلات تجوز قسمة بعضهما في بعض) (والمنازل المتلاصقة كالبيوت والمتباعدة كالدور

❖ فصل ❖

و ينبغي للقاسم ان يصور ما يقسمه و يعدله و يذرعه و يقوم ببناءه ويفرز

كل نصيب بطريقه وشر به و يلقب بالانصباء الاول والثاني والثالث
ويكتب اسماءهم و يفرع فالاول لمن خرج اسمه اولا والثاني لمن خرج
ثانيا والثالث لمن خرج ثالثا ولا يدخل الدراهم في القسمة الا برضاهم (فان
وقع مسيل او طريق لاحدهم في نصيب آخر ولم يشترط في القسمة صرف
عنه ان امكن والافسخت) (و يقسم سهمين من العلو بسهم من السفلى
وعند ابي يوسف سهمين بسهم وعند محمد يقسم بالقسمة وعليه الفتوى
(وان اقر احد المتقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى ان بعض نصيبه في يد صاحبه
لا يصدق الابحجة وتقبل شهادة القاسمين فيها خلافا لمحمد وان قال
قبضته ثم اخذ بعضه حلف خصمه (وان قال قبل ان يقر بالاستيفاء
اصابني كذا ولم يسلم الى وكذبه الاخر تحالفا وفسخت) (ولو ادعى غيبا
لا يعتبر كالبيع الا اذا كانت القسمة بقضاء والعين فاحش فتفسخ) (ولو
استحق بعض معين من نصيب البعض لا تفسخ اجماعا ويرجع بقسطه في حظ
شريكه وكذا في الشايع وعند ابي يوسف تفسخ وفي بعض مشاع في الكل
تفسخ اجماعا) (ولو ظهر بعد القسمة دين على الميت محيط بنقضت) (وكذا
لو غير محيط الا اذا بقي بلا قسمة مابق) (ولو ابرأ الغرماء او اداه الورثة
من مالهم لا تنقض مطلقا

(❁) فصل (❁)

وتجوز المهايأة و يجبر عليها في دار واحدة يسكن هذا بعضا وهذا
بعضا او هذا علوها وهذا سفلهما وفي بيت صغير يسكنه هذا شهر او هذا
شهر اوله الاجارة واخذ الغلة في نوبته وفي عبد يخدم هذا يوما
وهذا يوما وفي عبيد يخدم احدهما والآخر الآخر) (ولو
اتفقا على ان نفقة كل عبد على من يخدمه جاز استحسانا بخلاف الكسوة
(وفي دار ين يسكن هذا هذه وهذا الاخرى ولا يجوز ذلك في دابة
او دابتين الا بتراضيهما خلافا لهما) (وتجوز في استغلال دار او دارين هذا
هذه وهذا الاخرى لافي استغلال عبا ودابة (وما زاد في نوبة احدهما
في الدار الواحدة مشترك لافي الدارين وفي استغلال عبيد هذه هذه
وهذا الاخر لا يجوز خلافا لهما وعلى هذا الدابتان ولا تجوز في ثمر شجر

اولين غنم او اولادها وتجاوز في عبد ودار على السكنى والخدمة وكذا
في كل مختافى المنفعة ولا تبطل المهايأة بموت احدهما ولا بموتهما ولو طلب
احدهما القسمة بطلت

(*) كتاب المزارعة (*)

هي عقد على الزرع ببعض الخارج وهي فاسدة وعندهما جائزة وبه
يفتى قال الحصري وابو حنيفة هو الذي فرع هذه المسائل على اصوله
لعلمه ان الناس لا يأخذون بقوله (ويشترط فيها صلاحية الارض
للزراع واهلية العاقدين وتعيين المدة ورب البذر وجنسه ونصيب
الاخر والتولية بين الارض والعامل والشركة في الخارج) فتفسد
ان شرط لاحدهما قفيران معينة او ما يخرج من موضع معين
كالماذيات والسواقي او ان يرفع قدر البذر او الحراج و يقسم ما بقى
او ان يكون التبن لاحدهما والحب للآخر او يكون الحب بينهما والتبن
لغير رب البذر او يكون التبن بينهما والحب لاحدهما (وان شرط
كون الحب بينهما والتبن لرب البذر او شرط رفع العشر صحت) وان
لم يتعرض للتبن فهو بينهما وقيل لرب البذر (واجرا لخصاص والرقاع
والدوس والتذرية عليهما بالخصص) فان شرط على العامل فسدت
وعن ابي يوسف انه يصح وهو الاصح وعليه الفتوى (وشروطه على
رب الارض مسفدا اتفاقا) وما قبل الادواك كالسقي والحفظ فهو على
المزارع وان لم يشترط واذا كان البذر والارض لاحدهما والعمل والبقر
للآخر او الارض لاحدهما والبقية للآخر والعمل لاحدهما والبقية
للاخر صحت (وان كانت الارض والبقر لاحدهما والبذر والعمل
للاخر بطلت) وكذا لو كان البذر والبقر لاحدهما والارض والعمل
للاخر او البذر لاحدهما والباقي للاخر (واذ صحت فالخارج على
اشرط وان لم يخرج شئ فلا شئ للعامل) ومن ابي عن المضي بعد العقد
جبر الارب البذر (وان فسدت فالخارج لرب البذر والآخر اجر مثل عمله
او ارضه ولا يزداد على ما شرط خلافا لمحمد وان فسدت لكون الارض
والبقر فقط لاحدهما لزم اجر مثلهما هو الصحيح واذا فسدت والبذر

رب الارض فالخارج كله حل له وان للعامل تصدق بما فضل عن قدر
بذره واجرة الارض (واذا ابى رب البذر عن المضي وقد كرب العامل
الارض فلا شيء له حكما ويسترضى ديانة) وتبطل المزارعة بموت
احدهما وتفسخ بالاعذار كالأجارة فتفسخ ان لزم دين محوج الى بيع
الارض قبل ثبات الزرع لابعده ما لم يحصد (ولا شيء للعامل ان كان
كرب الارض او حفر النهر وان تمت مدتها قبل ادراك الزرع فعلى
العامل اجر مثل حصته من الارض حتى يدرك) ونفقة الزرع عليهما
بقدر حصصهما وايهما اتفق بغير اذن الآخر بغير امر قاض فهو
متبرع (وليس لرب الارض اخذ الزرع بقلا وان اراد المزارع ذلك
(قيل لرب الارض اقلع الزرع ليكون بينكما او اعطه قيمة نصيبه او اتفق
انت على الزرع وارجع في حصته) ولو مات رب الارض والزرع بقل
فعلى العامل العمل الى ان يدرك وان مات العامل فقال وارثه انا عمل الى
ان يستحصد فله ذلك وان ابى رب الارض

(*) كتاب المساقاة (*)

هي دفع الشجر الى من يصلحه يجره من ثمره وهي كالزراعة حكما وخلافا
وشروطا الا المدة فانها تصح بلا ذكرها (وتقع على اول ثمرة تخرج
وفي الرطبة على ادراك بذرها ولو دفع نخيلا او اصول رطبة ليقوم
عليها او اطلق في الرطبة فسدت (و بفسدها ذكر مدة لا يخرج الثمر
فيها وان احتمل خروجها وعدمه جازت فان خرج فيها فعلى الشرط
وان تأخر عنها فسدت وللعامل اجر مثله (وكذا كل موضع فسدت
فيه وان لم يخرج شيء فلا شيء له) وتصح المساقاة في النخل والكرم
والشجر والرطاب واصول الباذنجان (فان كان في الشجر ثمران كان
يزيد بالعمل صحت والا فلا وكذا في المزارعة او دفع ارضا فيها
بقل) وما قبل الاداك كالسقي والتلقيح والحفظ فعلى العامل وما بعده
كالجذاذ والحفظ فعليهما (ونو شرط على العامل فسدت اتفقا
(وتبطل بموت احدهما فان كان الثمر خاما عند الموت او تمام المدة
يقوم العامل او وارثه عليه وان ابى الدافع او ورثته) فان اراد العامل

او وارثه صرمة بسر اخير الاخر او وارثه بين ان يقسموه على الشرط
او يدفعوا قيمة نصيبه او ينفقوا عليه ويرجعوا عليه كافي المزارعة ولا تقسخ
بلا عذر) ومرض العامل اذا عجز عن العمل عزر (و كذا كونه سارقا يخاف
منه على الثمر والسعف) ولو دفع قضاء مدة معلومة لمن بغرس لتكون الارض
والشجر بينهما لا يصح والشجر لرب الارض وللغارس قيمة غرسه وعمله

(*) كتاب الذبايح (*)

الذبيحة اسم ما يدبح والذبح قطع الاوداج (وتحل ذبيحة مسلم وكتابي ذمي
او حربي ولو امرأة او صبيا او مجنونا يعقلانه او اخرس او اقلف لا ذبيحة وثني
او مجوسي او مرتدا وتارك التسمية عمدا فان تركها ناسيا تحل) وكره ان يذكر
مع اسم الله تعالى غيره وصالادون عطف وان يقول بسم الله اللهم تقبل
من فلان فان قاله قبل الاضجاع او التسمية او بعد الذبح لا يكره (وان
عطف حرمت نحو ان يقول بسم الله وفلان بالجرو كذا ان اضجع شاة وسمى
وذبح غيرها بتلك التسمية وان ذبحها بشفرة اخرى حلت (وان رمى الى
صيد ويسمى فاصاب غيره اكل وان سمي على سهم ورمى بغيره لا يؤكل والا
رسال كالرمي) والشرط الذكر الخالص فلو قال اللهم اغفر لي لا يحل (وبالحمد
لله او سبحان الله يحل لا لو عطس وحده) والسنة نحر الابل وذبح البقر والغنم
(ويكره العكس ويحل) والذبح بين الخلق واللبة اعلى الخلق واسفله
او اوسطه وقيل لا يجوز فوق العقدة (والعروق التي تقطع في الذكوة
الحلقوم والمرى والودجان ويكفي قطع ثلثة منها يا كانت (وعند محمد لا بد
من قطع اكثر كل واحد منها وهو رواية عن الامام (وعند ابى يوسف
لا بد من قطع الحلقوم والمرى واحد او دجين وقيل محمد معه (ويجوز
الذبح بكل ما فرى الاوداج وانهر الدم ولو مر واوليطة او سنا او ظفرا
منزوعين لا بالقائمين (وندب احدا دالشفرة قبل الاضجاع وكرهه
وكذا جرها برجلها الى المذبح والنخع وقطع الرأس والسلخ قبل
ان تبرد) والذبح من القفا وتحل ان بقيت حية قطعت العروق
والافلا (ولزم ذبح صيد استأنس) وجاز جرح نعم تو حش او تردي في بئر اذا
لم يمكن ذبحه (ولا يحل الجنين بذكوة امه اشغرا ولا ولا يحل ان تم خلقه

(❀) فصل (❀)

ويحرم كل كل ذي ناب او مخالب من سبع او طير ولو ضبع او ثعلب او الحمر
الاهلية والبغال والخيول والضب واليربوع وابن عرس والزنبور والسحفاة
والحشرات (ويكره الغراب الابقع والغداف والرخم والبغاث والخليل
تحريم في الاصحح) وعندهم لا تكرر الخيل وحل العقق وغراب الزرع
والارنب ولا يؤكل من حيوان الماء الا السمك بانواعه كالجرث والمار ماهي
(ولا يؤكل الطافي منه وان مات خرا او برد فغيره وايتان و يحل هو والجراد
بلاذ كوة) ولو ذبح شاة لم تعلم حياتها ففحر كت او خرج منها دم حلت
والافلاوان علمت حلت مطلقا

(❀) كتاب الاصححة (❀)

وهي واجبة وعن ابى يوسف سنة (وقيل هو قولهما وانما تجب على حر مسلم
مقيم موثر عن نفسه لا عن طفله) وقيل تجب عنه ايضا وقيل يضحي
عنه ابوه او وصيه من ماله فيطعم منها ما يمكن ويستبدل بالباقي ما ينتفع به مع
بقائه (وهي شاة او بدنة او سبع بدنة بان اشترك مع ستة في بقره او بعير وكل
يريد القربة وهو من اهلها ولم ينقص نصيب احدهم من سبع) فلو اراد
احدهم بنصيبه اللحم او كان كافرا او نصيبه اقل من سبع لا يجوز عن واحد
منهم (ويجوز اشترك اقل من سبعة ولو اثنين ويقسم لحمها وزنا لا جزا فالأ
اذا خلط به من اكارعه او جلدته (ولو اشترى بدنة للاضحية ثم اشترك فيها
ستة جاز استحسانا واشتركا قبل الشراء احب) واول وقتها بعد فجر
النحر ولا تذبح في المصرب قبل صلاة العيد و آخره قبيل غروب اليوم الثالث
واعتبر آخره للفقر وضده للولادة والموت (واولها افضلها) وكره
الذبح ليلا فان فات وقتها قبل ذبحها لزم التصديق بعين المذورة حية
وكذا ما شرها فقير للتضحية والغني يتصدق بقيمتها شرها ولا وانما يجزى
فيها الجذع من الضأن (والثني فصا عدا من الجميع وتجوز الجماء
والخصى والثولاء والجرباء السمين لا العمياء والعوراء والعجفاء التي لا تنقى
والعرجاء التي لا تمشي الى المنك والمقطوعة اليد والرجل وذا هبة اكثر
العين او الاذن او الذنب او الالية وفي ذهاب النصف روايتان ويجوز

ان ذهب اقل منه وقبل ان ذهب اكثر من الثلث لا يجوز وقيل ان ذهب
الثلث لا يجوز (ولا يضر تعييبها من اضطرارها عند الذبح) وان مات احد سبعة
وقال ورثته اذ يحوها عنكم وعنه صح وكذا لو ذبح بدنة عن اضححية ومتعة
وقران (وياكل من لحم اضحيته ويطعم من شاء من غنى وفقير) وندب ان
لا ينقص الصدقة عن الثلث وتركه لذي عيال توسعة عليهم وان يذبح بيده
ان احسن والا يأمر غيره ويحضرها) ويكره ان يذبحها كتابي (ويتصدق
بجلدها او بعمله آلة كجرب او خف او فرو او يشتري به ما ينتفع به مع بقائه
كخر بال ونحوه لا ما يستهلك كخل وشبهه فان بدل اللحم او الجلد به يتصدق به
(ولو ذبح اضححية غيره بغير امره جاز) ولو غلط اثنان فذبح كل شاة الاخر
صح ولا ضمان ويحتمل ان وان تشاها ضمن كل صاحبه قيمة لحمه ويتصدق بها
(وصحت التضحية بشاة الغصب دون شاة الوديعة وضمنها

(*) كتاب الكراهية (*)

المكروه الى الحرام اقرب وعند محمد كل مكروه حرام ولم يلفظ به لعدم القاطع

(*) فصل في الاكل (*)

منه فرض وهو ما يدفع به الهلاك (ومندوب وهو ما زاد ليمكن من الصلاة
قائما ويسهل عليه الصوم) ومباح وهو ما زاد الى الشبع لزيادة قوة البدن
(وحرام وهو الزائد عليه الا لقصد التقوى على صوم الغدا ولئلا يستحي
الضعيف) ولا يجوز الرياضة بتقليل الاكل حتى يضعف عن اداء العبادات
(ومن امتنع من الميتة حال المخمصة او صام ولم يأكل حتى مات اثم) بخلاف
من امتنع من التداوى حتى مات (ولا بأس بالتفكه بأنواع الفواكه وتركه
افضل) واتخاذ الاطعمة سرف وكذا وضع الخبز على المائدة اكثر من قدر
الحاجة (ومسح الاصابع والسكين بالخبز ووضع المملحة عليه مكروه) وسنة
الاكل البسملة في اوله والحمد لله في آخره وغسل اليدين قبله وبعده ويبدأ بالشباب
قبله وبالشيوخ بعده) ولا يحل شرب لبن الاثنان ولا بول ابل ولا استعمال اناء
ذهب او فضة لرجل او امرأة وحل استعمال اناء عقيق وبلاذروز جاحور صاخص

(*) فصل في الكسب (*)

افضله الجهاد ثم التجارة ثم الحراثة ثم الصناعة (ومنه فرض وهو قدر

الكفاية لنفسه و عياله وقضاء دينه (و مستحب وهو الزيادة عليه ليواسى به
 فقير او يصل به قريبا) و مباح وهو الزيادة للتجمل (و حرام وهو الجمع
 للتفاخر و البطر و ان كان من حل) و ينفق على نفسه و عياله بلا اسراف
 و لا تقتير (و من قدر على النكست لزمه و ان عجز عنه لزمه السؤال فان تركه
 حتى مات اثم و ان عجز عنه يفرض على من علم به ان يطعمه او يدل عليه من
 يطعمه) و يكره اعطاء سـؤال في المسجد (و قيل ان كان لا يتخطى رقاب
 الناس و لا يمر بين يدي مصل لا يكره) و لا يجوز قبول هدية امرئ الجور الا
 اذا علم ان اكثر ماله من حل (و لا يكره اجارة بيت للسـواد ليتخذ بيت نار
 او كنيسة او بيعة او يباع فيه الحجر و عندهما يكره و يكره في المصر اجماعا
) و كذا في سواد غالبه اهل الاسلام و من حل لذى خرابا جرطاب له و عنده
 يكره (و لا بأس بقبول هدية العبد التاجر و اجابة دعوته و استعارة دابته
) و كره قبول كسوته ثوبا و اهدائه احد النقيدين (و يقبل في المعاملات قول
 الفرد ولو انشئ او عبدا او فاسقا او كافرا كقوله شريت المحم من مسلم او كتابي
 فيحل او من مجوسى فيحرم) و قول العبد و الامة و الصبي في الهدية و الاذن
) و شرط العدل في الديانات كالخبر عن نجاسة الماء فقيم ان اخبر به مسلم
 عدل ولو انشئ او عبدا (و يتحرى فى الفاسق و المستور ثم يعمل بغالب رأيه
) و لو اراق فيقيم عند غلبة صدقه و توضحا و يقيم عند غلبة كذبه كان احوط

❖ فصل فى اللبس ❖

الكسوة منها فرض وهو ما تستر العورة و تدفع ضرر الحر و البرد و الاولى
 كونه من القطن او الكتان بين النفيس و الخسيس (و مستحب وهو الزائد لاخذ
 الزينة و اظهار نعمة الله تعالى) و مباح وهو الثوب الجميل للزين (و مكروه
 وهو اللبس للتكبر و يستحب الابيض و الاسود و يكره الاحمر و المعصفر
) و السنة ان خا طر ف العمامة بين كتفيه قد رشبر و قيل الى وسط الظهر
 و قيل الى موضع الجملوس (و اذا راد تجديد لفها نقضها كما لفها) و يحل
 للنساء لبس الحرير و لا يحل للرجال الا قد رار بع اصابع كالعلم (و لا بأس
 بتوسده او افتراشه خلافا لهما) و لا بأس بلبس ماسداه ابرسيم و لحته غيره
 و عكسه لا يلبس الا فى الحرب (و يكره لبس خالصه فيها خلافا لهما

(ويجوز للنساء التحلي بالذهب والفضة لالرجال الا الخاتم والمنطقة وحلية
السيف من الفضة) (ومسما بالذهب في ثقب القص وكتابة الثوب بذهب
او فضة وشد السن بالفضة ولا يجوز بالذهب خلافا لهما) (ولا يتختم بحجر
ولا صفر ولا حديد وقل يباح بالحجر اليسب وترك التختم افضل لغير السلطان
والقاضي) (ويجوز الاكل والشرب من اثناء مفضض والجلوس على سرير
مفضض بشرط اتقا موضع الفضة ويكره عند ابى يوسف وعن محمد روايتان
(ويكره لباس الصبي ذهباً او حريراً) (ويكره حمل خرقة لمسح العرق او
المخاط او الوضوء ان للتكبر وان للحاجة فلا وهو الصحيح) والرتم لا بأس به

(*) فصل في النظر ونحوه (*)

ويحرم النظر الى العورة الا عند الضرورة كالطبيب والحائض والحافضة
والقابلة والحاقن ولا يتجاوز قدر الضرورة (وينظر الرجل من الرجل الى
ماسوى العورة وقد بينت في الصلاة) (وتنظر المرأة من المرأة والرجل الى
ما ينظر الرجل من الرجل ان امنت الشهوة) (وينظر الى جميع بدن زوجته
وامته التي يحل له وطئها وينظر من محارمه وامته غيره الى الوجه والرأس
والصدر والساق والعضد ولا بأس بمسه بشرط امن الشهوة في النظر والمس
ولا ينظر الى البطن والظهر والفخذ وان من ولا الا الخرة الى جنبيه الا الى
الوجه والكفين ان امن الشهوة والا فلا يجوز لغير الشاهد عند الاداء
والحاكم عند الحكم) (ولا يجوز مس ذلك وان امن ان كانت شابة ويجوز
ان عجزوا لا تشهى او هو شيخ يأتى من على نفسه وعليها) (ويجوز النظر
والمس مع خوف الشهوة عند ارادة الشراء او النكاح) (والعبد مع سيده
كالاجنبي) (والمحبوب والخصى كالفحل) (ويكره للرجال ان يقبل الرجل
او يعانقه في ازار بلا قميص وعند ابى يوسف لا يكره) (ولا بأس بالمصافحة
وتقبيل يد العالم والسلطان العادل) (ويغزل عن امته بلا اذنها الا عن
زوجته الا باذنها) (ولا تعرض الامة اذا بلغت في ازار واحد

(*) فصل في الاستبراء (*)

من ملأ امة بشراء او غيره يحرم عليه وطئها ودواعيه حتى يستبرى بمحيضة
فمين يحيض وبشهر في غيرها وفي مرتفعة الحيض لا باياس بثلاثة اشهر وعند

محمد باربعة اشهر وعشرو في رواية بنصفها وفي الحامل بوضعه ولو كانت
بكر او مشرية من امرأة او من مال طفل او من محرم عليه وطئها (ويستحب
الاستبراء للبائع ولا يجب عليه ولا تكفي حيضة ملكها فيها ولا التي قبل
قبل القبض او قبل الاجازة في بيع الفضولي وكذا الولادة (وتكفي حيضة
وجدت بعد القبض وهي مجوسية فاسلت وتجب عند ملك نصيب شريكه
لا عند عود الابقه ورد المغصوبة والمستأجرة وفك المرهونة (ولا تكره
الحيلة لاسقاطه عند ابى يوسف خلافا لمحمد واخذ بالاول ان علم عدم
الوطئ من المالك الاول والثاني ان احتمل (والحيلة ان لم تكن تحته حرة
ان يتزوجها ثم يشتريها وان كان تحته حرة فان زوجها البائع قبل البيع
او المشتري بعد البيع قبل القبض ثم يطلق الزوج بعد الشراء والقبض او
القبض (ومن ملك اختين لا يجتمعان نكاحا فله وطئ احديهما فقط ودواعيه
(فان وطئهما او فعل بهما شيئا من الدواعي حرم عليه وطئ كل منهما
ودواعيه حتى يحرم احديهما بتملك او نكاح او عتق

❁ فصل في البيع ❁

ويكره بيع العذرة خالصة وراز او مخلوطة في الصحيح (وجاز بيع السرقة
والانتفاع كالبيع (ومن رأى جارية رجل مع آخر يبيعها قائلًا وكلني
صاحبها به او اشترى يتهمانه او وهبها الى او تصدق بها على ووقع في قلبه
صدقه حل له شراءها منه ووطئها (ويجوز بيع بناء مكة ويكره بيع ارضها
واجارتها خلافا لهما وقول لهما رواية عن امام (ويكره الاحتكار في اقوات
الدمين والبهائم ببلد يضر باهلها وعند ابى يوسف في كل ما يضر احكاره
بالعامة ولو ذهب او فضة او ثوبا (واذا رفع الى الحاكم حال المحتكر امره
ببيع ما يفضل عن حاجته فان امتنع باع عليه (ولا احتكار في غلة ضيعته ولا فيما
جلبه من بلد آخر وعند ابى يوسف يكره وكذا عند محمد ان كان يجلب منه
الى المصر عادة وهو المختار (ويجوز بيع العصير ممن يتخذ خرا او لو باع مسلم
خرا او او في دينه من ثمنها كره لرب الدين اخذه وان كان المديون ذميا لا يكره
(ويكره التسعير الا اذا تعدى ارباب الطعام في القيمة تعديفا حشا فلا بأس به
بمشورة اهل الخبرة (ويجوز شراء مال بالطفل منه وبيعه لاخته وعمه وامه
وملته ان هو في حجرهم وتوجره امه فقط

(*) فصل في المتفرقات (*)

يجوز المسابقة بالسهام والخيول والحمير والبغال والابل والاقدام (فان شرط
 فيها جعل من احدا الجانبين او من ثالث لاسبقهما جاز وان من كلا الجانبين
 يحرم الا ان يكون بينهما محلل كقولهما ان سبقهما احد منها وان سبقاه
 لا يعطيهما وفي ما بينهما ايها سبق اخذ من الآخر (وعلى هذا لو اختلف
 اثنان في مسألة واراد الرجوع الى شيخ وجعلا على ذلك جعل (وولية
 العرس سنة ومن دعى فليجب وان لم يجب اثم ولا يرفع منها شيئا ولا يعطى
 سائلا الا باذن صاحبها (وان علم المدعو ان فيها الهوى الا يجيب وان لم يعلم
 حتى حضر فان قدر على المنع فعل والا فان كان مقتدى به او كان اللهو
 على المائدة فلا يقعدوا الا فلا بأس بالعود وقال الامام ابتليت به مرة فصبرت
 وهو محمول على ما قبل ان يصير مقتدى (ودل قوله ابتليت على حرمة
 كل الملهى لان الابتلاء انما يكون بالمحرم (والكلام منه ما يوجب جرمه كالسبوح
 وتحوه وقد يأتى به اذا فعله في مجلس السفق وهو يعلمه وان قصد به
 فيه الاعتبار والانكار فحسن (ويكره فعله للتأجر عند فتح متاعه والترجيع
 بقراءة القرآن والاستماع اليه وقيل لا بأس به وعن النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم انه كره رفع الصوت عند قراءة القرآن والجنابة والزحف والتذكير فا
 طئنتك به عند الغناء الذي يسمونه وجدا (وكره الامام القراءة عند القبر
 وجوزها محمودة تأخذ (ومنه ما لا اجر فيه ولا وزر نحو قهوا قعد وقيل
 لا يكتب عليه (ومنه ما يأتى به كالكذب والغيبة والنميمة واليتمية (والكذب
 حرام الا في الحرب للخدمة وفي الصلح بين اثنين وفي ارضاء الاهل وفي دفع
 الظالم عن الظلم (ويكره التعريض به الحاجة (ولا غيبة لظالم ولا اثم في
 السعي به (ولا غيبة المعلوم فاغتيال اهل قرية ليس بغيبة (ويحرم
 اللعب بالنرد او الشطرنج والاربعة عشر وكل لهو (ويكره استخدام الخصيان
 ووصل الشعر بشعر آدمي وقوله في الدعاء اسئلك بمقعد العزم من عرشك
 خلا فلا يبي يوسف وقوله اسئلك بحق انبيائك ورسلك (واستماع
 الملهى حرام (ويكره تعشير المصحف ونقطه الا للعجم فانه حسن
 ولا بأس بتحليته (ولا بأس بدخول المذمى المسجد الحرام ولا بعيادته

(و يجوز اخصاء البهائم وانزاع الحمير على الخيل والحقة للرجال والنساء
لا يحرم كالحرو ونحوها) (ولا بأس برزق القاضي كفاية بلا شرط) (ولا بأس
بسفر الامة وام الولد بلا محرم والخلوة فيها قبل يباح وقيل لا) (ويكره
جعل الراية في عنق العبد لا تقيده) (ويكره ان يقرض بقالا درهم النأخذ
منه به ما يحتاج الى ان يستغرقه) (والسنة تقليم الاظافر وتنف الابط وحلق
العانة والشارب وقصه حسن) (ولا بأس بدخول الحمام للرجال والنساء اذا
اترزو غرض بصره) (ويستحب اتخاذا الوعية لنقل الماء الى البيوت وكونها
من الخزف افضل) (ولا بأس بستر حيطان البيت بالبود للبرد ويكره للزينة
وكذا ارخاء الستر على البيت) (واذا ادى الفرائض واحب ان يتنعم بمنظر
حسن وجور جيلة فلا بأس) (والقناعة بآدنى الكفاية) (وصرف الباقي
الى ما ينتفع في الآخرة اولى

❖ كتاب احياء الموات ❖

هي ارض لا ينتفع بها عادية او مملوكة في الاسلام لبس لها مالك معين
مسلم او ذمي وعند محمد ان ملكك في الاسلام لا تكون مواتا ويشترط
عند ابي يوسف كونها بعيدة عن العامر لو صبح من اقصى ولا يسمع فيها
وعند محمد لا ينتفع بها اهل العامر ولو قربة منه (من احيى باذن الامام
ولو ذميا ملكها وبلاذنه لا خلا فلهما) (ولا يجوز احياء ما قرب من
العامر بل يترك امر على اهل القرية ومطر حاصدا هم ولا ما عدل عنه
ماء الفرات ونحوها واحتمل هو دة الله فان لم يحتمل حاز) (ومن حفر بئرا
ارضاً ثلث سنين ولم يعمرها اخذت منه ودفعت الى غيره) (ومن حفر بئرا
في ارض موات فله حريمها ان باذن الامام وكذا ان يغير اذنه عندهما
(وحريم العطن ار بعون ذراعاً من كل جانب هو الصحيح) (وكذا حريم
الناضح وعندهما للناضح ستون وحريم العين خمسمائة ذراعاً من كل
جانب) (ويمنع غيره من الحفر في حريمه لا فيما وراءه) (فان حفر احد فيه
ضمن النقصان ويكبس) (وان حفر فيما وراءه فلا ضمان وله الحريم
من ما سوى حريم الاول) (وللقناة حريم بقدر ما يصلحها وقيل لا حريم لها
مالم يظهر ماؤها وعندهما هي كالبيروان ظهر ماؤها فهي كالعين

اجماعاً (ولا حر يم لنهر في ارض الغير الا بحجة وعند هما له مسنة بقدر نصف
عرضه من كل جانب عند ابي يوسف وبقدر عرضه عند محمد وهو الارفق
فالمسنة بين النهر والارض وليست في يد احد لصاحب الارض (فلا يغرس
فيها صاحب النهر ولا يلقى عليه طينه ولا يمر وقيل له المرور والقاء الطين مالم
يفحش) وعند هما هي لرب النهر فله ذلك قال الفقيه ابو جعفر آخذاً بقول
الامام في الغرس وبقولهما في القاء الطين (ومن غرس شجرة في ارض موات
فله حريمها خمسة اذرع من كل جانب يمنع غيره من الغرس فيه

(*) فصل في الشرب (*)

هو النصيب من الماء (والشفعة شرب بني آدم والبهائم) (الانهار العظام
كالفرات ودجلة غير مملوكة ولا لكل احد فيها حق الشفعة والوضوء ونصب
الرحى وكري نهر الى ارضه ان لم يضرب بالعمامة) (وفي الانهار المملوكة
والحوض والبر والنفقة لكل حق الشفعة ان لم يخف التخريب لكثرة المواشي
او الاتيان على جميع الماء لاسقى ارضه او شجره الا باذن مالكه وله الاخذ
للو وضوء وغسل الثياب وسقى شجره وخضر في داره بالجرار في الاصح وما احرز
من الماء يجب او كوز ونحوه لا يؤخذ الا برضاء صاحبه وله بيعه) (ولو كان
البر او لعين او النهر في ملك احد فله منع من يريد الشفعة من الدخول فان لم يجد
غيره لزمه ان يخرج اليه الماء او يمكنه من الدخول فان لم يفعل وخيف العطش
قوتل بالسلاح وفي المحرز يقاتل بغير سلاح كافي الطعام حال المخمصة

(*) فصل (*)

وكري الانهار العظام من بيت المال وان لم يكن فيه شيء فعلى العامة (وكري
ممالك على اربابه لا على اهل الشفعة ويجبر من ابي) (ومؤنته عليهم من
اعلاه واذا جاوز ارض رجل سقطت عنه وليس له سقى ارضه مالم يفرع
شركاؤه) (وقيل له ذلك وعند هما هي عليهم جميعاً من اوله الى آخره بحصص
الشرب) (وتصح دعوى الشرب بلا ارض) (ومن كان له نهر يجري في ارض
غيره فاراد رب الارض منع الاجرا فليس له ذلك فان لم يكن في يده او لم يكن
جارياً فادعى انه له وفصد اجراءه لا يسمع بلاينة انه له او انه كان له حق الاجراء
وعلى هذا المصعب في نهر او على سطح والمينر اب والممشى في دار الغير) (وان

اختصم جماعة في شرب بينهم قسم على قدر اراضيهم ويمنع الاعلى من سكر
النهر بلارضاهم وان لم تشرب ارضه بدونه وليس لواحد منهم ان يشق
منه نهرا او ينصب عليه رحي او دالية او جسرا . بلا اذن البقية الارحي
في ملكه ولا تضرب بالنهر ولا بجائه ولا ان يوسع في النهر ولا ان يقسم بالايام
او مناصفة بعد كون القسمة بالكوى ولا ان يزيد كوة وان لم يضرب بالباقيين
ولا ان ينقص بعض كواه ولا ان يسوق شربه الى ارض اخرى ليس لها
منه شرب فان رضى البقية بشىء من ذلك جاز ولهم نقضه بعد الاجازة ولو
اورثهم من بعدهم (والشرب يورث ويوصى بالانتفاع به ولا يباع
ولا برهن ولا يوجر ولا يتصدق به ولا يجعل مهرا ولا بدل صلح ولا يضمن
من ملأ ارضه فنزت ارض جاره ولا من سقى من شرب غيره

(*) كتاب الاشربة (*)

تحرم الخمر وهى التى من ماء العنب اذا غلى واشتد والقذف بالزبد شرط
خلافهما والطلاء وهو ما طبخ منه منه فذهب اقل من ثلثه فان ذهب
نصفه سمي منصفاً وان طبخ ادنى طبخة سمي باذقا اذا غلى واشتد والكرسى
وهو الذى من ماء الرطب اذا غلى واشتد (ونقيع الزبيب اذا غلى واشتد
(واشترائط قذف الزبد فيهن على ما فى الخمر والكل حرام وحرمتها دون الخمر
فجاسة الخمر غليظة ونجاسة هذه مختلفة فى غلظتها وخفتها) ويكفر مستحل
الخمر دون هذه (و يحد بشرب قطرة من الخمر وان لم يسكر بخلاف هذه
ويضمن متلفها خلافهما) (وفى الخمر عدم جواز البيع وعدم الضمان اجماع
(ولو طبخت الخمر او غيرها بعد الاشتداد لا تحل وان ذهب الثلثان لكن
قليل لا يحد ما لم يسكر ويخل نبيذ التمر والزبيب اذا طبخ ادنى طبخة وان اشتد
ما لم يسكر (وكذا نبيذ العسل والتين والحنطة والشعير والذرة والخليطين
طبخت اولا (وكذا المثلث وهو عصير الغلب اذا طبخ حتى ذهب ثلثاه وان اشتد
وفى الحد بالسكر منهار وايتان والصحيح وجوبه) (و وقوع طلاق من سكر منها
تابع للمحرمة والكل حرام عند محمد وبه يفتى) (والخلاف انما هو عند قصد التقوى
اما عند قصد التلهى فحرام اجماعا وخل الخمر حلال ولو خللت بعلاج (ولا بأس
بالايتان فى الدباء والحنتم والمزفت والنقيير) (ويكره شرب دردى الخمر

والامتنشاط به ولا يخذ شارب به بلاسكر (ولا يجوز الانتفاع بالخمر ولا ان
يداوى بها جرح ولا دبر دابة ولا تسقى آدميا ولو صيبا للتداوى ولا تسقى
الداب) (وقيل لا يحمل الخمر اليها فان قيدت الى الخمر فلا بأس به كافي الكلب
مع المينة ولا بأس بالقاء الدردى في الخل لكن يحمل الخل اليه دون عكسه

❀ كتاب الصيد ❀

هو الاصطياد وهو جائز بالجوارح المعلقة والمحدد من سهم وغيره لما يؤكل لا كله
وما لا يؤكل جلده وشعره ولا بدنه فيه من الجرح وكون المرسل او الرامي مسلما
او كتابيا وان لا يترك التسمية عمدا عند الارسال او الرمي وكون الصيد تمتعا
وان لا يقعد عن طلبه بعد التورى عن بصره وان لا يشارك المعلم غير المعلم ومرسل
من لا يحل ارساله وان لا تطول وقفته بعد الارسال لغير الكمان للصيد ويجوز
بكل جارح علم من ذى ناب او مخلب ويثبت التعلم بغالب الرأى او بالرجوع الى
اهل الخبرة (وعندهما وهو رواية عن الامام يثبت فى ذى الناب بترك الاكل ثلثا
وفى المخلب بالاجابة اذا دعى بعد الارسال فلو اكل منه البارزى اكل الباقي
لان اكل منه الكلب او الفهد فان اكل او ترك الاجابة بعد الحكم بتعلمه حرم
ما صاده بعده حتى يتعلم (وكذا ما صاد قبله وبقي فى ملكه خلافا لهما) فان
شرب الكلب من دمه او نهمه فقطع منه بضعة فرماها واتبعه اكل وان اكل
تلك البضعة بعد صيده (وكذا لو اكل ما اطعمه صاحبه من الصيد او اكل هو
بنفسه منه بعد احراز صاحبه) بخلاف ما لو اكل القطعة قبل اخذه الصيد
(وان خنقه ولم يجرحه لا يؤكل وكذا ان شاركه كلب غير معلم او كلب مجوسى
او كلب ترك مرسله التسمية عمدا) (وان ارسل مسلم كلبه فزجره مجوسى فانزجر
حل وبالعكس حرم) (وان لم يرسله احد فزجره مسلم او غيره فالعبرة لازاجر
(وان ارسله ولم يسم ثم زجره فسمى فالعبرة لحال الارسال) (وان ارسله
على صيد فاخذ غيره حل مادام على سنن ارساله) (وكذا لو ارسله على
صيود بتسمية واحدة فاخذ كلها حلت) (وان ارسل الفهد فكمن حتى
استمكن ثم اخذ حل) (وكذا الكلب اذا اعتاد ذلك) (ولو ارسله على صيد
فقيه ثم اخذ آخره كلاهما لورمى صيدا فاصاب اثنين) (واذا رمى سهمه
وسمى اكل ما اصاب ان جرحه) (وان تركها عمدا حرم) (وان وقع السهم به

فتحامل وغاب ولم يقعد عن طلبه ثم وجدته ميتا حل ان لم يكن به جراحة غير
جراحة السهم (ولا يحل ان قعد عن طلبه ثم وجدته) (والحكم فيما جرحه
الكلب كالحكم فيما جرحه السهم وان رماه فوقع في ماء او على سطح او جبل
او شجر او حائط او آجرة ثم ردى فمات حرم) (وكذا لو وقع على رمح منصوب
او قصبة قائمة او حزف آجرة فجرح بها) (وان وقع الارض ابتداء حل
(وكذا لو وقع على صخرة او آجرة فاستقر ولم ينجرح حل) (وان وقع في الماء
فمات حرم وان كان الطير ما تبأ فوقع فيه فان الغمس جرحه فيه حرم والا حل
(و يحرم ما قتله المعراض بعرضه او لبدة ولم يجرحه) (وان اصابه بحجر
وجرحه بمحدة فان ثقلا لا يؤكل وان خفيفا اكل وان لم يجرحه لا يؤكل مطلقا
(ولو رماه بسيف او سكين فاصاب ظهره او مقبضه فقتله لا يؤكل) (و شرط
في الجرح الادماء وقيل لا يشترط وقيل ان كبير الا يشترط وان صغيرا يشترط
وان اصاب السهم ظلفه او قرنه فان ادماه حل والا فلا وان رمى صيدا
فقطع عضوا منه اكل دون العضو وان قطعه ولم يبينه فان
احتمل التيامه اكل العضو ايضا والا فلا) (وان قده نصفين او اثلاثا والاكثر
من جانب العجز اكل الكل) (وكذا لو قطع نصف رأسه او اكثر
(واذا ادرك الصيد حيا حيوة فوق حيوة المذبوح فلا بد من ذكاته فان
تركها متمكنة منها حرم وكذا لو غير متمكن في ظاهر الرواية وان لم يبق
من حوته الا مثل حيوة المذبوح وهو ما لا يتوهم بقاءه فلم يدركه حيا
وقيل عند الامام لا بد من تذكيته ايضا فان كان ذكاه حل) (وكذا ان
ذكى المتردية والنطيحة والموقوذة والتي بقر الذئب بطنها وفيه حيوة
خفية او جليلة حل وعليه الفتوى) (وعنده ابي يوسف ان كان
لا يعيش مثله لا يحل وعنده محمد ان كان يعيش فوق ما يعيش المذبوح
حل والا فلا) (ومن رمى صيدا فأنخنه واخرجه عن حير الامتناع ثم رماه
آخر فقتله وضمن قيمته مجروحا للاول وان لم يثنخنه الاول حل وهو
للثاني) (ومن ارسل كلبا على صيد قادر كه فضر به فضرعه ثم ضربه فقتله
اكل) (وكذا لو ارسل كلبين فضرعه احدهما وقتله الآخر) (ولو ارسل

رجلان كل منهما كلبه فصرعه احدهما وقتله الآخر حل وهو الاول
(واو ارسل الثاني بعد صرع الاول حرم وضمن كافي الرمي) ومن سمع
حسا فظنه انسانا فرماه واو ارسل عليه كلبه فاذا هو صيدا كل

❖ كتاب الرهن ❖

هو حبس شيء بمحق يمكن استيفاؤه منه كالدين وينعقد بإيجاب وقبول ويتم
بالقبض محوزا مفرغا من او التخلية فيه وفي البيع قبض (وللراهن ان يرجع
عنه قبل القبض فاذا قبض لزم وهو مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين فلو
هلك وهما سواء صار المرتهن مستوفيا لدينه وان قيمته اكثر فالزائد امانة
وان كان الدين اكثر سقط منه قدر القيمة وطولب الراهن بالباقي وتعتبر قيمته
يوم قبضه ويهلك على ملك الراهن فكفنه عليه) والمرتهن ان يطالب
الراهن بدينه ويحبسه به وان كان الرهن عنده وله ان يحبس الرهن بعد
فسخ عقده حتى يقبض دينه الا ان يرثه وليس ان كان الرهن في يده ان
يمكن الراهن من بيعه للايفاء (وليس للمرتهن الانتفاع بالرهن ولا اجارته ولا
اعارته ويصير بذلك متعديا ولا يبطل به الرهن واذا طلب دينه امر باحضار
الرهن فاذا حضره امر الراهن بتسليم كل دينه او لاثم المرتهن بتسليم
الرهن) وكذا لو طالبه بالدين في غير بلد العقد ولم يكن للرهن حل ومؤنة
فان كان له حل ومؤنة فله ان يستوفي دينه بلا احضار الرهن (وكذا ان كان
الرهن وضع عند عدل ولا يكلف باحضاره ولا باحضار ثمن رهن باعه
المرتهن بامر الراهن حتى يقبضه ولا ان قضى بعض حقه بتسليم حصته
حتى يقبض الباقي) والمرتهن ان يحفظ الرهن بنفسه وزوجته وولده وخادمه
الذي في عياله فان حفظه بغيرهم او اودعه ضمن كل قيمته (وكذا ان تعدي
فيه او جعل الخاتم في خنصره فان جعله في اصبع غيرهما فلا وعليه مؤنة حفظه
ورده الى يده او رد جزئه كاجرة بيت حفظه وحافظه واما جعل الابق والمد او اوة
والفداء من الجناية فنقسم على المضمون والامانة ومؤنة بقيته واصلاحه على
الراهن كالنفقة والكسوة) واجرة الراعي واجرة ظئرو لده الرهن وسقى البستان
وتلقيح نخلة وجذاذه والقيام بمصالحه وما اداه احدهما مما وجب على صاحبه بلا
امر فهو تبرع وبامر القاضي يرجع به وعن الامام لا يرجع ايضا ان صاحبه حاضرا

(*) باب ما يجوز ارتهانه والرهن به وما لا يجوز (*)

لا يصح رهن المشاع وان مما لا يحتمل القسمة او من الشريك ولو طرأ فسد
 خلافا لابي يوسف ولا رهن الثمر على الشجر بدون الشجر ولا الزرع في الارض
 بدونها ولا الشجر او الارض مشغولين بالثمر والزرع (ولو رهن الشجر
 بموضعها والدار بما فيها جاز) ولا يجوز رهن الحرو والمذبر وام الولد والمكاتب
 ولا بالامانات ولا بالدرك ولا بما هو مضمون بغيره كالبيع في يد البائع ولا بالكفالة
 بالنفس ولا بالقصاص في النفس ومادونها ولا بالشفعة ولا باجرة النايحة
 والمغنية ولا بالعبد الجاني او المديون (ولا يجوز للمسلم رهن الخمر ولا ارتهانها
 من مسلم او ذمي ولا يضمن له مرتتها ولو ذميا او يضمنها هو لو ارتتها من ذمي
 ويصح بالدين ولو موعد ابان رهن ليقرضه كذا فلو هلك في يد المرتن
 لزمه دفع ما وعد ان مثل قيمته او اقل و برأس مال السلم وثن الصرف
 و بالمسلم فيه) فان هلك في مجلس العقد فقد استوفى حكما وان افترقا قبل
 النقد والهلاك بطل العقد (والرهن بالمسلم فيه رهن ببذله اذا فسخ وهلاكه
 بعد الفسخ هلاك بالاصل ويصح بالاعيان المضمونة بنفسها اي بالمثل او القيمة
 كالغصوب والمهر و بدل الخلع و بدل الصلح عن دم عمدا و بدل الصلح
 عن انكار وان اقر المدعي بعد الدين (ولو رهن الاب لدينه عبد طفله جاز
 وكذا الوصي فان هلك لزمهما مثل ما سقط به من دينهما) (ولو رهنه الاب
 من نفسه او من ابن آخر صغير له او من عبده تاجر لادين عليه صح بخلاف
 الوصي) (وان استدان الوصي لليتم في كسوته او طعامه ورهن به متاعه صح
 وليس للطفل اذا بلغ نقض الرهن في شيء من ذلك ما لم يقض الدين) ولو
 رهن شيئا بثن عبد فظهر حرا او ثمن خل فظهر خيرا او بثن ذكية فظهرت
 ميتة فالرهن مضمون (وجاز رهن الذهب والفضة وكل مكيل وموزون
 فان رهنت بجنسها فبها هلكها بثلها من الدين ولا عبرة للجودة) (وعندهما
 هلاكها بقيمتها ان خالفت وزنها فضمن بخلاف الجنس وتجعل رهنا مكان
 الهالك) (ومن شري على ان يعطى بالثن رهنا بعينه او كفيل بعينه صح
 استحسانا فان امتنع عن اعطائه لا يجبر) (وللبائع فسخ البيع الا اذا دفع
 الثمن حالا او قيمة الرهن رهنا) (ومن شري شيئا وقال لبائعه امسك هذا حتى

اعطيك الثمن فهو رهن فهو رهن وعند ابى يوسف وديعة (ولورهن عبيدين
بالف فليس له اخذ احدهما بقضاء حصته كالبيع) (ولورهن عينا عند رجلين
صح وكلها رهن لكل منهما والمضمون على كل حصه دينه فان تهايتا
في حفظها فكل في نوبته كالعدل في حق الاخر فان قضى دين احدهما
فكلها رهن عند الآخر) (ولورهن اثنان من واحد صح وله ان يمسكه
يستوفي جميع حقه منهما) (ولو ادعى كل من اثنين ان هذا رهن هذا الشي
منه وقبضه و برهنا عليه بطل برهانها ولو بعد موت الراهن قبلا) (و يحكم
بكون الرهن مع كل نصفه رهنا بحقه

(*) باب الرهن يوضع على يد عدل (*)

ولو اتفقا على وضع الرهن عند عدل صح (و يتم بقبض العدل وليس
لاحدهما اخذه منه بل ارضى الاخر ويضمن بدفعه الى احدهما وهلاكه في يده
على المرتهن) (فان وكل الراهن العدل او المرتهن او غيرهما ببيعة عند حلول
الدين صح) (فان شرطت في عقد الرهن لا ينزل بالعزل ولا بموت الراهن
او المرتهن وله بيعه بغيبة ورثته و يبطل بموت الوكيل) (ولو وكله بالبيع
مطلقا ملك بعد بالنقد والنسيئة فلو نهاه بعده عن بيعه نسيئة لا يعتبر نهيه ولا
بيع الراهن ولا المرتهن الرهن بل ارضى الاخر) (فان حل الاجل والراهن
غائب اجبر الوكيل على بيعه كما يجبر الوكيل بالخصومة عليها عند غيبة
مؤكلاه) (وكذا يجبر لو شرطت بعد عقد الرهن في الاصح فان باعه العدل
فثمذه مقامه وهلاكه كنهلاكه فان اوفاه فاستحق الرهن وكان هالكا
فلا مستحق ان يضمن الراهن و يصح البيع والقبض او العدل ثم العدل ان شاء
ضمن الراهن و يصح ان او المرتهن ثمنه وهو له و يبطل القبض فيرجع المرتهن
على الراهن بدينه) (وان كان الراهن قائما اخذه المستحق ورجع المشتري
على العدل بثمنه ثم وهو على الراهن به و صح القبض او على المرتهن ثم
المرتهن على الراهن بدينه وان لم يكن التوكيل مشروطا في الرهن يرجع العدل
على الراهن فقط قبض المرتهن ثمنه او لم يقبض) (وان هلك الرهن عند
المرتهن ثم استحق فلا مستحق ان يضمن الراهن قيمته ويصير المرتهن مستوفيا
وان يضمن المرتهن و يرجع المرتهن بها و بدينه على الراهن

(*) باب التصرف في الرهن وجنایته والجنایة علیه (*)

بيع الرهن الرهن موقوف على اجازة المرتهن او قضاء دينه فان اجاز صار
ثمنه رهنا مكانه وان لم يجوز فصح لا يفسخ في الاصح فان شاء المشتري صبر
الى ان يفك الرهن او رفع الامر الى القاضي ليفسخه (وصح عتق الراهن
الرهن وتديره واستيلاده فان كان موسرا طولب بدینه ان حالا واخذت
قيمة الرهن فجعلت رهنا مكانه او مؤجلا وان كان معسرا سعى المعتق في الاقل
من قيمته ومن الدين ورجع به على سيده والمدير وام الولد في كل الدين بلا
رجوع) واتلافه كاعتاقه موسرا وان اتلفه اجنبي ضمنه المرتهن قيمته
وكانت رهنا مكانه (ولو اعاره المرتهن الرهن من راهنه خرج من ضمانه
وبرجوعه يعود ضمانه وله الرجوع متى شاء) (ولو اعاره احدهما باذن الآخر
من اجنبي خرج من ضمانه ايضا فلو هلك في يده هلك بمجانا ولكل منهما ان
يرده رهنا) فان مات الراهن قبل رده فالمرتهن احق به من سائر الغرماء
(ولو استعار المرتهن الرهن من راهنه او استعماله باذنه فهلك حال استعماله
سقط ضمانه عنه وان هلك قبل استعماله او بعده فلا) (وصح استعارة شيء
ليرهنه فان اطلق رهنه بما شاء عند من شاء وان قيد بقدر او جنس او مرتين
او بلد تقيد به) (فان خالف فان شاء المعير ضمن المستعير ويتم الرهن بينه
وبين مرتنيه او المرتهن ويرجع المرتهن بما ضمنه و بدینه على المستعير) (وان
وافق وهلك عند مرتنيه صار مستوفيا دينه او قدر قيمة الرهن او اقل
من الدين وطالب راهنه بباقيه ووجب للمعير على المستعير مثل الدين او قدر
القيمة) (ولو هلك عند المستعير قبل الرهن او بعد فكه لا يضمن وان كان قد
استعماله من قبل) (ولو اراد المعير افسك الرهن بقضاء دين المرتهن من عنده
فله ذلك ويرجع لما ادى على الراهن) (ولو قال المستعير هلك في يدي قبل
الرهن او بعد الفسك وادعى المعير هلا كه عند المرتهن فالقول للمستعير) (ولو
اختلفا في قدر ما امره بالرهن به فللمعير وجنایة الراهن على الرهن مضمونة
) (وكذا جنایة المرتهن فيسقط من دينه بقدرها وجنایة الرهن عليهما وعلى
مالهما هدر خلافا لهما في المرتهن) (ولو رهن عبدا يساوى القابا لوف مؤجلة
فصارت قيمته مائة فقتله رجل وغرم مائة رجل الاجل بقبض المرتهن

المائة قضاء عن حقه ولا يرجع على رهنه بشيء (وان باعه بالمائة بامر
 رهنه رجع عليه بالباقي) وان قتله عبد يعدل مائة فدفع به افتكه الراهن
 بكل الدين (وعند محمد ان شاء دفعه الى المرتين وان شاء افتكه بالدين
) وان جنى الرهن خطأ فداء المرتين ولا يرجع فان ابى دفعه الراهن او فداء
 وسقط الدين (ولو مات الراهن باع وصيه الرهن وقضى الدين فان لم يكن له
 وصى نصب القاضي له وصيا وامره بذلك

(*) فصل (*)

رهن عصير اقيته عشرة عشرة فخر ثم تخلل وهو يساويها فهو رهن بها
 (وان رهن شاة قيمتها عشرة عشرة فانت فدبغ جلد ها وهو يساوي
 درهما فهو رهن به) ونماء الرهن كولد له ولبنه وصوفه وثمره للراهن ويكون
 رهنا مع الاصل (فان هلك هلك بلا شيء وان بقى وهلك الاصل يفك بحصته
 من الدين يقسم الدين على قيمة الاصل يوم القبض وقيمة النماء يوم الفك
 فاصاب الاصل سقط وما صاب النماء افتك به) وتصح الزيادة في الرهن
 ولا تصح في الدين فلا يكون الرهن رهنا بها خلافا لابي يوسف (وان رهن
 عبدا بعدل القابالف دفع مكانه عبدا يعدل لها فالاول رهن حتى يرد الى
 رهنه والمرتين امين في الثاني حتى يجعله مكان الاول برده الاول (ولو ابرأ
 المرتين الراهن عن الدين او وهبه منه فهلك الرهن هلك بلا شيء) ولو قبض
 دينه او بعضه منه او من غيره او شري به عينا او صالح عنه على شيء واحتمل به
 على آخر ثم هلك قبل رده هلك بالدين ويرد ما قبض الى من قبض منه
 وتبطل الحوالة (وكذا لو تصادقا على عدم الدين ثم هلك هلك بالدين

(*) كتاب الجنایات (*)

القتل اما عمد وهو ان يقصد ضربه بما يفرق الاجزاء من سلاح او محدد من
 حجر او خشب او ليطة او حرق بنار وعندهما بما يقتل غالباً وموجباً الاثم
 والقصاص عينا الا ان يعنى ولا كفارة فيه (واما شبه عمد وهو ضربه قصدا
 بغير ما ذكره موجباً الاثم والكفارة والدية المغلظة على العاقلة لا القود وهو
 في مادون النفس عمداً) واما خطأ وهو في القصد بان يرمى شخصاً ظنه
 صيداً او حربياً فاذا هو آدمي معصوم او في الفعل بان يرمى عرضاً فيصيب

آدميا (واما ما جرى مجرى الخطاء كسائم انقلب آخر فقتله وموجبهما
الكفارة والدية على العاقلة) واما قتل بسبب وهو نحو ان يحفر بيرا او
يضع حجرا في غير ملكه بلا اذن مالكه فهلك به انسان وموجب الدية على
العاقلة لا الكفارة وكلها توجب حرمان الارث الا هذا

(*) باب ما يوجب القصاص وما لا يوجبه (*)

يجب القصاص بقتل من هو محقون الدم على التأيد عمدا فيقتل الحربا الحر
وبالعبد والمسلم بالذمي ولا يقتلان بمسأ من بل المستأمن بمثله والذكري بالانثى
والعاقلة بالمجنون والبالغ بغيره والصحيح وكامل الاطراف بناقصهما
والفرع باصله لا الاصل بفرعه بل تجب الدية في مال القاتل في ثلاث سنين
ولا السيد بعبده ومديره ومكاتبه وعبد ولده وعبد بعضه له (وان ورث
قصاصا على ابيه سقط ولا قصاص على شريك الاب او المولى او المخطئ
او الصبي او المجنون وكل من لا يجب القصاص بقتله (وان قتل عبد الرهن
لا يقتص حتى يحضر الراهن والمرتهن) وان قتل مكاتب عن وفاؤه
وارث مع سيده فلا قصاص وان لم يكن وفاً يقتص سيده (وكذا ان كان
وفاً لا ورت غير سيده خلافاً للمحمد ولا قصاص الاب بالسيف) ولا بني للمعتوة
ان يقتص من قاطع يده وقاتل قريبه وان يصالح الا ان يعقو والصبي كالمعتوه
والقاضي كالأب هو الصحيح (وكذا الوصي الا انه لا يقتص في النفس
(ومن قتل وله اوليا كبار وصغار فلا كبار الاقتصاص من قاتله قبل كبر
الصغار خلافاً لهما ولو غاب احد الكبار ينتظر اجماعا) ومن قتل بمحذية
المراقص منه ان جرحه وان بظهره او عصاه فلا وعليه الدية وعندهما
يقتص (وكذا الخلاف في كل مثقل وفي التغريق والخنق وان تكرر منه قتل به
اجماعا) ولا قصاص في القتل بموالاتة ضرب السوط ومن جرح فلم يزل ذا
فراش حتى مات اقتص من جرحه (واذا اتقى الصنفان من المسلمين واهل
الحرب فقتل مسلم مسلماً ظنه حربياً فعليه الدية والكفارة لا القصاص
(ومن مات بفعل نفسه وزيد وحية واسد فعلى زيد ثلث ديته (ومن شرب
على المسلمين سيفاً وجب قتله ولا شيء بقتله ولا في قتل من شهير على آخر
سلاحاً لئلا او نهاراً في مصر او غيره او شهر عليه عصا لئلا في مصر او نهاراً

في غيره ققتله المشهور عليه ولا على قتل من سرق متاعه ليلا واخرجه
ان لم يمكنه الاسترداد بدون القتل (و يجب القصاص على قاتل من شهر
عصانها را في مصر او شهر سيفاو ضرب به ولم يقتل ورجع (ولو شهر مجنون
او صبي على آخر سيفافقتله الاخر عمدا فعليه الدية في ماله (ولو قتل
جلا صال عليه ضمن قيمته

(*) باب القصاص فيما دون النفس (*)

هو فيما يمكن فيه حفظ الممالة اذا كان عمدا فيقتص بقطع اليد من المفصل
وان كانت اكبر من يد المقطوع (وكذا الرجل وفي مارن الانف وفي الاذن
وفي العين ان ذهب ضوءها وهي قائمة لان فلعت فيجعل على الوجه
قطن رطب وتقابل العين بمراة محما حتى يذهب ضوءها (وفي كل شجة
تراعى فيها الممالة كالموضحة (ولا قصاص في عظم سوى السن فيقلع
ان قلع و يردان كسر ولا بين طرفي ذكروا نثي وحر عبد او طرفي عبيدين
(ولا في قطع يد من نصف الساعد ولا في جائفة برأت ولا في اللسان
ولا في الذكرا لان قطعت الحشفة فقط (وطرف المسلم والذمي سواء
(هو خير المجنى عليه بين القصاص واخذ الارش لو كانت يد القاطع شلاء
او ناقصة الاصابع او رأس الشاج اصغر او اكبر لا تستوعب الشجة ما بين
قرنيه وقد استوعبت ما بين قرني المشجوج

(*) فصل (*)

و يسقط القصاص بموت القاتل و يعفو الاولياء و يصلحهم على مال وان
قل و يجب حالا و يصلح بعضهم او عفوه وان بقي حصته من الدية في ثلث
سنين على القاتل هو الصحيح وقيل على العاقلة (ولو قتل حر وعبد
شخصا فامر الحر وسيد العبد رجلا بالصلح على دمهما بالف فصالح فهي
نصفان (و يقتل الجمع بالفرد والفرد بالجمع اكتفاء ان حضرا ولياؤه وان
حضر واحد قتل له وسقط حق البقية (ولا تقطع يدان بيدوان امرا
سكينا فقطعا معا بل يضمنان ديتها (فان قطع رجل يميني رجلين فلهما
قطع يمينه ودية بينهما ان حضرا معا وان حضرا احدهما فلا آخر
الدية (و صح اقرار العبد بقتل العمدو يقتص به (ومن رمى رجلا عمدا

فنفذ الى آخر فاتها اقتص للاول وعلى ماقلته الدية للشاني

(❀) فصل (❀)

ومن قطع يدرجل ثم اخذبهما مطلقا ان تدللهما براء والا فان اختلفا
عمدا وخطأ اخذبهما لان كانا خطائين بل تكفي دية (وفي العمدين
يؤخذبهما وعندهما يقتل فقط) ولو ضرب به مائة سوط فبرأ من تسعين
ومات من عشرة وجبت دية فقط (وان جرحته وبقى الاثر ولم يميت تجب
حكومة عدل) ومن قطعت يده عمدا فعفا عن القطع فاتها منه فعلى
قاطعه الدية في ماله وعندهما هو عفو عن النفس (وان عفا عن القطع
وما يحدث منه او عن الجنابة فهو عفو عن النفس اجماعا) والعمد
من كل المال والخطاء من ثلثة والشج كالقطع (وان قطعت امرأة يد
رجل فترزوها على يده ثم مات فعليه مهر مثلها وعليها الدية في ماله
ان عمدا وعلى ماقلتها ان خطأ (وان تزوجها على اليد وما يحدث منها
او على الجنابة ثم مات فعليه مهر المثل في العمد و يرفع عن العاقلة مقداره
في الخطاء والباقي وصية لهم فان خرج من الثلث سقطوا الا فقد ما يخرج
منه) وكذا الحكم عندهما في الصورة الاولى (ومن قطعت يده فاتها
بعدها اقتص له من القاطع قتل قاطعة) ومن قتل له ولي عمدا فقطع يد
قاتله ثم عفا عن القتل فعليه دية اليد (ومن قطعت يده قاتص من قاطعها
فسرى الى نفسه فعليه دية النفس خلافا لهما فيهما

(❀) باب الشهادة في القتل واعتبار حاله (❀)

الفود يثبت للوارث ابتداء لا بطريق الارث فلا يكون احدهم خصما
عن البقية فيه بخلاف المال (فلو اقام احد ابنين حجة بقتل ابيهما
عمدا والاخر غائب لزم اعادتهما بعد عود الغائب خلافا لهما وفي
الخطاء والدين لا تزم) ولو برهن القاتل على عفو الغائب فال حاضر
خصم و يسقط الفود (وكذا لو قتل عبد لرجلين واحد منهما غائب
(ولو شهد وليا قصاص يعفوا اخيها لغت فان صدقهما القاتل فقط
فالدية بينهما اثلاثا وان كذباهما فلا شيء لهما ولا خيما ثلث الدية
(وان صدقهما اخوهما فقط غرم القاتل له ثلث الدية ثم يأخذانه منه

وان اختلفا شاهد القتل في زمانه او مكانه او آله او قال احدهما ضربه بعضا
وقال الآخر لا ادري بماذا قتله بطلت (وان شهدا بالقتل وجهلا لآلة
لزمت الدية (ولو اقر كل من رجلين بقتل زيد وقال وليه قتلناه جميعا فله
قتلهما (ولو شهدا بقتل زيد عمر او آخران بقتل بكر اياه وادعى وليه قتلهم
لغتاه (والعبرة بحالة الرمي لا الوصول في تبدل حال الرمي عند الامام (فلو
رمى مسلما فارتد فوصل اليه فمات تجب الدية خلافا لهما (ولو رمى مرتدا
فاسلم قبل الوصول لا يجب شي اتقا (وان رمى عبدا فاعتق فوصل فعليه
قيمه عبد او عند محمد فضل ما بين قيمته مرميا وغير مرمي (وان رمى محرم
صيدا فحل فوصل وجب الجزاء وان رماه حلالا فاحرم فوصل فلا (وان
رمى من قضى عليه برجم فرجع شهوده فوصل لا يضمن (ولو رمى مسلما
صيدا فتمس فوصل حل وفي العكس يحرم

(*) كتاب الديات (*)

الدية المغلظة من الابل مائة ارباعا بنات مخاض وبنات لبون وحقاق وجذاع
من كل خمس وعشرين (وعند محمد ثلثون حقة وثلثون جذعة واربعون
ثنية كلها خلفات في بطونها ولادها ولا تغليظ في غير الابل وهي في شبه العمد
(والمخففة وهي في الخطاء ولا بعده من الذهب الف دينار ومن الورق عشرة
آلاف درهم ومن الابل مائة اخماسا بن مخاض وبنات لبون وحققة
وجذعة من كل عشرون (ولادية من غير هذه الاموال (وقالوا من البقر
ايضا مائتا بقرة ومن الغنم الفاشاة ومن الخيل مائتا حلة كل حلة ثوبان
(وكفارة شبه العمد والخطاء عتق رقبة مومنة (فان عجز فصيام شهرين متتابعين
ولا اطعام فيها (وصح اعتاق رضيع احدا بويه مسلم لا الجنين وللرأة في النفس
ومادونها نصف مال الرجل وللذمي مثل ما للمسلم

(*) فصل (*)

في النفس الدية ركذا في المارن وفي اللسان ان منع النطق او اداء اكثر الحروف
وفي الصلب ان منع الجماع وفي الافضاء اذا منع استمسك البول وفي الذكرو في
حشفته وفي العقل وفي السمع وفي البصر وفي الشم وفي الذوق وفي المحية ان لم
تثبت وفي شعر الرأس وكذا الحاجبان والاهداب وفي العينين وفي الاذنين

وفي الشفتين وفي ثدي المرأة وفي اليدين وفي الرجلين وفي اشفار العينين وفي كل واحد مما هو ثنان في البدن نصف الدية ومما هو اربعة اصباع في كل اصبع من يد او رجل عشرها وفي كل مفصل منها من مافيده مفصلان نصف عشرها ومن مافيده مفاصل ثلاثة وفي كل سن نصف عشرها وكل عضو ذهب ثلثه فقيه دية وان كان قائما كيد شلت وعين ذهب ضوؤها

(*) فصل (*)

لا قود في الشجاج الا في الموضحة ان كانت عمدا وفيها خطأ نصف عشر الدية وهي التي توضح العظم (وفي الهاشمة وهي التي تهشم العظم عشرها وفي المنقلة وهي التي تنقل العظم عشرها ونصفه) وفي الامة وهي التي تصل الى ام الدماغ ثلثها (وكذا في الجائفة) فان نفدت فمما جائفتان وتجب ثلثاها (وكل من الحارصة وهي التي تشق الجلد) والدامغة وهي التي تخرج منه دما يشبه الدمع (والدامية وهي التي تسيل الدم) والباضعة وهي التي تبضع الجلد (والمتلاحة وهي التي تأخذ في اللحم) والسمحاق وهي جلدة فوق العظم تصل اليها الشجة حكومة عدل * وعن محمد فيها القصاص كاللوضحة (والشجاج يختص بالوجه والرأس والجائفة بالجوف والجانب والظهر) وما سوى ذلك جراحات وفيها حكومة عدل وهي ان يقوم عبدا بلا هذا الاثر ومعه وما ينقص من قيمته وجب ينسبته من دية به يفتى وفي اصابع اليد وحدها او مع الكف نصف الدية ومع نصف الساعة نصف الدية وحكومة عدل (وفي كف فيها اصبع عشر الدية وان فيها اصبعان فخمسة عشر الا شئ في الكف وعندهما يجب الاكثر من ارش الكف) ودية الاصباع او الاصبعين و يدخل الاقل فيه (وان فيها ثلاث اصابع فدية الاصباع وهي ثلاثة اشر اجام) (في الاصباع الزائدة حكومة عدل) (وكذا في الشارب ولحية الكو سيج و ثدي الرجل وذ كر الخصى والعنين ولسان الاخرس واليد المشللة والعين العوراء والرجل العرجاء والسن السوداء) (وكذا في عين الطفل ولسانه وذكره اذا لم تعلم صحة ذلك بما يدل على ابصاره وتحرك ذكره وكلامه) (وان شج رجلا فذهب عقله او شعر رأسه دخل ارش الموضحة في الدية) (وان ذهب سمعه او بهرته او كلامه لا يدخل) (وان ذهب بهر عيناه فلا قصاص ويجب

ارشها وارش العينين وعند هما القصاص في الموضحة والدية في العينين
 (ولا قصاص في اصبع قطعت فشلت اخرى) وعند هما يقتص في المقطوعة
 وتجب الدية في الاخرى (ولو قطع مفصلها الا على فشل ما بقي فلا قصاص
 بل الدية فيما قطع وحكومة فيما شل) (ولا لو كسر نصف سن فاسود
 باقيةا بل دية السن كلها) (وكذا لو احرأوا خضرا او اصفر) (ولو اسودت
 كلها بضربة وهي قائمة فالدية في الخطاء على العاقلة ومن العمى في ماله
) (ولو قلعت سن رجل فنبئت مكانها اخرى سقط ارشها خلا فلهما) (وفي
 سن الصبي يسقط اجماعا وان اعاد الرجل سنه المفلوعة الى مكانها فنبئت عليها
 اللحم لا يسقط ارشها اجماعا) (وكذا لو قطع اذنه فالصقة لها فالتحمت ومن قلعت
 سنه فاقتص من قالعها ثم نبئت فعليه دية سن المقتص منه) (ويستأني في اقتصاص
 السن والموضحة حولا) (وكذا لو ضرب سنه فمحركت فلو اجله القاضي فجاء
 المضروب وقد سقطت سنه فاختلفا في سبب سقو طها فان قبل مضى السنة
 فالقول للمضروب وان بعد مضىها فلا ضارب) (ولو شح وجلا فالتحمت ونبت
 الشعر ولم يبق لها اثر يسقط الارش) (وعند ابى يوسف يجب ارش الالم وهو
 حكومة عدل وعند محمد اجرة الطبيب) (وكذا لو جرحه بضرب فزال اثره
 وان بقي فحكومة عدل بالاجماع) (ولا يقتص لجرح او طرف او موضحة
 الا بعد البرء وكل عمد سقط فيه القود لشبهة كقتل الاب ابنه فالدية فيه في
 مال القاتل) (وعمد الصبي والمجنون خطأ وديته على عاقلة ولا كفارة فيه
 ولا حرمان ارث والمعتوه كالمجنون)

(*) فصل (*)

ومن ضرب بطن امرأة فالقت جنينا ميتا فعلى عاقلة غرة خمسمائة درهم
 فان القنه حيا ففات فديته) (وان ميتا وماتت الام فغرة ودية) (وان ماتت
 فالقته حيا ففات فديتها وديته وان ميتا فديتها فقط) (وما يجب في الجنين يورث
 عنه ولا يرث منه الضارب) (وفي جنين الامة نصف عشر قيمته لو ذكر او عشر
 قيمته لو انثى) (وعند ابى يوسف ان نقصت الام ضمن نقصانها والا فلا ضمان
) (فان ضربت فحرر سيدها جملها فالقته حيا ففات تجب قيمته لاديه) (ولا كفارة
 في الجنين والمستبين بعض خلقه كتمام الخلق) (وان شربت دواء او عالجت)

فرجها لطرح جنيتهما فالغرة على عاقلتهما ان فعلت بلا اذن ابيه وان باذنه فلا

(*) باب ما يحدث في الطريق (*)

من احدث في طريق العامة كنيفا او ميزابا او جرحنا او دكنا وسعه ذلك ان لم يضربهم ولكل منهم نزعه (وفي الطريق الخاص لا يسعه بلا اذن الشركاء وان لم يضرب) وعلى عاقلته دية من مات بسقوطها فيهما (وكذا لو عثر ينقضه انسان وان وقع العاثر على آخر فاتا فالضمان على من احدثه وان اصابه طرف الميزاب الذي في الحائط فلا ضمان وان الطرف الخارج ضمن كمن حفر بئر او وضع حجرا في الطريق قتلف به انسان وان تلف به بهيمة قضمانها في ماله (والقاء التراب واتخاذ الطين كوضع الحجر وهذا اذا فعله بلا اذن الامام فان فعل شيئا من ذلك باذنه فلا ضمان (ولو مات الواقع في البئر جوعا او غما فلا ضمان على حافره وان بلا اذن وعند محمد عليه الضمان (وكذا عند ابي يوسف في الغم لا في الجوع) وان وضع حجرا فتجاءه اخر فضمان ما تلف به على الثاني (ولو اشرع جناح في دار ثم باعها فضمان ما تلف به عليه (وكذا لو وضع خشبة في الطريق ثم باعها وبرى الى المشتري منها فتركها المشتري فضمان ما تلف بها على البائع (ولو وضع في الطريق حجرا فاحرق شيئا ضمنه ولو احرق بعد ما حر كته الريح الى موضع آخر لا يضمن ان كانت ساكنة عند وضعه (ويضمن من حمل شيئا في الطريق ما تلف بسقوطه منه (وكذا من ادخل حصيرا او قنديلا او حصاة الى مسجد غيره بلا اذن فعطب به احد خلافا لهما (ولو ادخل هذه الاشياء الى مسجد حيه لا يضمن اجماعا (وكذا لو تلف شيء بسقوط رداءه ولا بسبه (ومن جلس في المسجد غير متصل فعطب به احد ضمنه خلافا لهما ولا فرق بين جلوسه لاجل الصلاة او للتعليم او بقراءة القرآن او نام فيه في اثناء الصلاة وبين ان يمر فيه او يقعد للحديث ولا بين مسجد حيه وغيره (اما المعتكف فقليل على هذا الخلاف وقيل لا يضمن بلا خلاف وفي الجالس مصليا لا يضمن اجماعا وان من غير اهله ولو استأجر رب الدار عملة لاخراج الجناح او الظلة فتلف به شيء فالضمان عليهم ان قبل فراغ عملهم وان بعده فعله (ويضمن من صب الماء في الطريق

العام ما عطب به وكذا ان رشه بحيث يزلق فيه او توضع فيه واستوعب الطريق
وان فعل شيئا من ذلك في سكة غير نافذه وهو من اهلها او قعد فيها او وضع
متاعه لايضمن (وكذا ان رش مالا يزلق عادة او بعض الطريق فتعمد
المار المرور عليه) ووضع الخشبة كالرش في استيعاب الطريق وعدمه
(وان رش فناء حانوت باذن صاحبه فالضمان على الامر استحسانا) كما لو
استأجره ليبنى له في فناء حانوته فتلف به شيء بعد فراغه ولو كان امره بالبناء
في وسط الطريق فالضمان على الاجير ولو كنس الطريق لايضمن ما تلف
بموضع كنسه (ولو جمع الكناسة في الطريق ضمن ما تلف بها) ولا ضمان
فيما تلف بشيء فعل في الملك او في فناء له فيه حق التصرف بان لم يكن للعمامة
ولامشتركا لاهل سكة غير نافذة (وان استأجر من حفر له في غير فناءه
فالضمان على المستأجر ان لم يعلم الاجير انه غير فناءه وان علم فعلى الاجير
(وان قال هو فناءى وليس لي فيه حق الحفر فالضمان على الاجير قياسا
وعلى المستأجر استحسانا) ومن بنى قنطرة بغير اذن الامام فتعمد احد المرور
عليها فعطب فلا ضمان على الباني

(*) فصل (*)

ان مال حائط في طريق العام فطولب ربه بهدمه من مسلم او ذمي واشهد
عليه فلم ينقضه في مدة يمكن نقضه فيها فتلف به نفس او مال ضمن عاقلته
النفس وهو المال (وكذا لو طولب به من يملك نقضه كاب الطفل ووصيه
والراهن بفك الرهن والعبد التاجر والمكاتب) ولا يضمن ان باعه بعد
الاشهاد وسلمه الى المشتري فسقط ولا ان طولب به من لا يملكه كالمرتبه
والمستأجر والمودع (وان بناء مائلا ابتداء ضمن ما تلف بسقوطه وان
لم يطالب بنقضه كما في اشراع الجناح ونحوه) وان مال الى دار رجل
فالطلب لربها اوسا كنها فيصح تأجيله وابطاؤه (ولا يصح التأجيل
فيما مال الى الطريق ولو من القاضى او المشهد) ولو كان الحائط بين
خمس فاشهد على احدهم ضمن خمس ما تلف به وعندهما نصفه (وان
حفر احد ثلاثة في داره لهما بئرا بغير اذن شريكه او بنى حائطاً ضمن
ثلاثي ما تلف به وعندهما نصفه

(*) باب جنابة البهيمية وعليها (*)

يضمن الراكب ما وطئت دابته او اصابته بيدها او رجليها او رأسها او كدمت
او خبطت او صدمت (لا ما تفحط برجليها او ذنبها الا اذا وقفها ولا ما عطب
بروثها او بولها سائرة او موقفة لاجله) (وان اوقفها لاجله ضمن ما عطب به
) فان اصابته بيدها او رجليها حصاة او نواة او اثار غبار او حجر اصغيرا
ققفا عينا او افسد ثوبا لا يضمن وان كبيرا ضمن (ويضمن القائد ما يضمنه
الراكب وكذا السائق في الاصح وقيل يضمن النجعة ايضا ولا كفارة
عليهما ولا حرمان ارث او وصية بخلاف الراكب (وان اجتمع الراكب
والقائد او الراكب والسائق فالضمان عليهما وقيل على الراكب وحده
وان اصطدم فارسان او ماشيان فالتاضمن عاقلة كل دية الاخر وان تجاوزا
حبلا فانقطع فالتاقتان وقعا على ظهرهما فهما هدر وان على وجههما فعلى
عاقلة كل دية الاخر وان اختلفا فدية من على وجهه على عاقلة من على
ظهره (وان قطع اخر الحبل فالتاقتان فدية على عاقلته) (وان ساق دابة
فوقع سرجها او غيره من اولتها على انسان فالتاقتان ضمن (وكذا قائد
قطار وطىء بغير منه انسانا فالتاقتان والنقص على عاقلته والمال في ماله) (وان
كان مع القائد سائق فالضمان عليهما) (فان ربط بعير على قطار بغير علم
قائده فعطب به انسان ضمن عاقلة القائد الدية ورجعوا به على عاقلة
الرابط (ومن ارسل بهيمة او كلبا وسافه ضمن ما اصاب في فوره وفي الطير
لا يضمن وان ساقه) (وكذا في الدابة والكلب ان لم يسق او انفلتت بنفسها
ليلا او نهارا فاصابت مالا او نفسا) (ومن ضرب دابة عليها راكب او نخسها
فنفخت او ضربت بيدها احد او نفرت فصدمته فالتاقتان ضمن هولا
الراكب ان فعل ذلك حال السير) (وان اوقفها لافي ملكه فعليهما) (وان
نفخت الناحس قدمه هدر وان القت الراكب فضمانه على الناحس) (وان
فعل ذلك باذن الراكب فهو كفعل الراكب لكن ان وطئت احد في فورها
بعد النخس بالاذن فدية عليهما ولا يرجع الناحس على الراكب في الاصح
كالواصر صديا يستمسك على دابة بتسييرها فوطئت انسانا فالتاقتان لا يرجع
عاقلة الصبي بما غرموا من الدية على الامر وكذا لو ناول الصبي سلاحا

فقتل به احد او كذا الحكم في نخسا ومعها قائد او سائق (وان نخسها
شيء منصوب في الطريق فالضمان على من نصبه) ولا فرق بين كون
النخس صبييا او بالغ او ان كان عبدا فالضمان في رقبته (وجميع مسائل هذا
الفصل والذي قبل ان كان الهالك آدميا فالدابة على العاقلة وان غيره
فالضمان في مال الجاني ومن فقأ عين شاة قصاب ضمن ما نقصها وفي عين
الفرس او البغل او الحمار او بغير الجزار او يقرته ربع القيمة

❁ باب جناية الرقيق وعليه ❁

جنایات المملوك لا توجب الادفع او احد الو محلا للدفع والقيمة واحدة او غير
محل له (فلو جنى عبد خطأ فان شاء مولاه دفعه بها او يملكه وليها وان شاء
فداه بارشها حالا فان مات العبد قبل ان يختار شيئا بطل حق المجنى عليه
وان بعد ما اختاره الفداء لا يبطل فان فداه فجنى فالحكم كذلك (وان جنى
جنایتين دفعه بهما فيقسمانه بنسبة حقوقهما او فداه بارشهما) فان باعه
او وهبه او اعتقه او دبره واستولدها غير عالم بها ضمن الاقل من قيمته ومن
الارش (وان عالما بها ضمن الارش كالمو علق عتقه بقتل زيد او رميه
او شججه ففعل (وان قطع عبد يد حر عمدا دفع اليه فاعتقه فسرى فالعبد
صلح بالجنایة وان لم يكن اعتقه يرد على سيده فيقاد او يعفى) وكذا لو
كان القاطع حرف صالح المقطوع على عبد ودفعه اليه فان اعتقه ثم
سرى فهو صلح بها وان لم يعتقه فسرى رد واقيد (وان جنى مأذون
مديون خطأ فاعتقه غير عالم بها ضمن لرب الدين الاقل من قيمته ومن دينه
واولى الجنایة الاقل من قيمته ومن ارشها (ولو ولدت مأذونة مديونة يباع
معها في دينها ولو جنت لا يدفع في جنایتها) ولو اقر رجل ان زيد احرر
عبده فقتل ذلك العبد ولي المقر خطاء فلا شيء له (وان قال معتق قتلت
اخا زيد قبل عتقي وقال زيد بل يعده فالقول للمعتق (وان قال المولى لامة
اعتقها قطعت يدك قبل العتق وقالت بعده فالقول لها (وكذا كل مانال
منها الا الجماع والغلة وعند محمد لا يضمن الاشياء بعينه يؤمر برده اليها
(ولو امر عبد محجور او صبي صبييا بقتل رجل فقتله فالدية على
عاقلة القاتل ورجعوا على العبد بعد عتقه الا على الصبي الامر) ولو كان

مأمور العبد مثله دفع السيد القاتل او فداء ان كان خطاء او المأمور صغيرا ولا يرجع على الامر في الحال بل يجب ان يرجع عليه بعد عتقه بالاقل من قيمته ومن الفداء وان كان عمدا والمأمور كبيرا اقتص (وان قتل عبد حرين لكل منهما وليان فعفا احدولي كل منهما دفع نصفه الى الاخرين او فدى بدية لهما) وان قتل احدهما عمدا والاخر خطأ فعفا احدولي العمد فدى بدية اولى الخطاء وبنصفها لاحد ولي العمدا ودفع اليهم يقتسمونه اثلاثا عولا وعندهما رباعا منازعة (وان قتل عبد لثنتين قريبا لهما فعفا احدهما بطل الكل وقالا يدفع المعافي نصف نصيبه الى الاخر او يفديه بربع الدية وقيل بمحمد مع الامام

(*) فصل (*)

دية العبد قيمته فان كانت قدر دية الحر او اكثر نقصت عن دية الحر عشرة دراهم (وكذا لو كانت قيمة الامة كدية الحرية او اكثر) وفي الغصب تجب القيمة بالغة ما بلغت وما قدر من دية الحر قدر من قيمة الرقيق ففي يده نصف قيمته ولا يزداد على خمسة آلاف الاخساسة (ومن قطع يد عبد عمدا فاعتق فسرى اقتص منه ان كان وارثه سيده فقط والا فلا) وعند محمد لا قصاص اصلا وعليه ارش اليد وما نقص الى حين العتق (ومن قال لعبدية احدكما حرق شيئا فبين في احدهما فارشهما له وان قتلا فله دية حر وقيمة عبدان القاتل واحدا) وان قتل كلا واحد فقيمة العبدين (ومن فقا عيني عبد فان شاء سيده دفعه اليه واخذ قيمته او امسكه ولا شيء له) وعندهما ان امسكه فله ان يضمه نقصانه

(*) فصل (*)

وان جنى مدبر اوام ولد ضمن السيد الاقل من القيمة ومن الارش (فان جنى اخرى شارك ولي الثانية ولي الاولى في القيمة ان دفعت اليه بقضاء والا فان شاء اتبع ولي الاولى وان شاء اتبع المولى وعندهما يتبع ولي الاولى بكل حال) وان اعتق المولى المدبر وقد جنى جنبايات لا يلزمه الاقيمة واحدة وان اقر المدبر بجنباية خطاء لا يلزمه شيء في الحال ولا بعد عتقه

(*) باب غصب العبد والصبي والدبر والجنابة في ذلك (*)

ولو قطع سيده يد عبده فغصب فوات من القطع في يد الغاصب ضمن قيمته مقطوعا وان قطع سيده يده عند الغاصب فوات برئ الغاصب (ولو غصب محجور مثله فوات يده ضمن) (ولو غصب مدبر فجنى عند غاصبه ثم عند سيده او بالعكس ضمن سيده قيمته لهما ورجع بنصفها على الغاصب ودفعه الى رب الاولى في الصورة الاولى ثم رجع به ثانيا عليه) (وعند محمد لا يدفعه ولا يرجع ثانيا وفي الصورة الثانية يدفعه ولا يرجع ثانيا بالاجماع) (والقن في الفصلين كالمدبر الا انه يدفعه وفي المدبر يدفع القيمة وحكم تكرار الرجوع والدفع كما في المدبر اختلافا واتفاقا) (ولو غصب رجل مدبر امرتين فجنى عنده في كل منهما غرم سيده قيمته لهما ورجع بهما على الغاصب ودفع نصفها الى ولي الاولى ورجع به عليه ثانيا اتفاقا وقيل فيه خلاف محمد) (ومن غصب صبياً حرافات في يده فجأة او بحمى فلا شيء عليه وان بصاعقة او نهش حية فعلى عاقلته دية) (ولو قتل صبي عبدا مودعا عنده ضمن عاقلته) (وان اكل طعاما او اتلف مالا او دعه عنده فلا ضمان خلافا لابي يوسف) (ولو اودع عند عبد محجور مال فاستهلكه ضمن بعد العتق لافي الحال خلافا له والاقراض والاعارة كالايداع فيهما) (والمراد بالصبي العاقل وفي غير العاقل يضمن المال ايضا بالاتفاق كما يضمن العاقل ايضا مالا اتلفه بلا ايداع ونحوه

(*) باب القسامة (*)

اذا وجد ميت في محلة به اثر القتل من جرح او خروج دم من اذنه او عينه او اثر خنق او ضرب ولم يدرك قتله وادعى وليه قتله على اهلها او بعضهم ولا بينة له خلف خمسة رجال منهم يختارهم الولي (بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا) ثم قضى على اهلها بالدية وماتم خلقة كالكبير ولا يحلف اولولى (وان كان فيه لوث فان نقض اهلها عن الخمسين كررت اليمين الى ان تتم ومن نكل حبس حتى يحلف) (ومن قال منهم قتله فلان استثناه في يمينه) (وان ادعى الولي القتل على غيرهم سقطت عنهم ولا تقبل شهادتهم على غيرهم خلافا لهما ولا على بعضهم ان ادعاه اجماعا) (ووجود اكثر البدن

او نصفه مع الرأس كوجود كله (ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة
وعبد) ولا قسامة ولادية في ميت لا اثر به او يخرج الدم منه او انفه او دبره
او ذكره او وجد اقل من نصفه ولو مع الرأس او نصفه مشقوقا بالطول
(وان وجد على دابة يسوقها رجل فالدية على عاقلته وكذا لو كان يقودها
او راكبها وان اجتمعوا فعليه (وان وجد على دابة بين قريتين فعلى
اقر بهما وان وجد في دار نفسه فعلى عاقلته وعندهما لاشي فيه) وان وجد
في دار انسان فعليه القسامة وعلى عاقلته الدية وان كانت العاقلة حضورا
يدخلون في القسامة ايضا خلافا لابي يوسف والا كررت عليه (والقسامة
على الملاك دون السكان وعند ابي يوسف على الجميع وهي اهل الخطة
ولو بقي منهم واحد دون المشتريين وعنده على المشتريين ايضا) وان لم يبق
من اهل الخطة احد فعلى المشتريين وان بيعت دار ولم تقبض فعلى البايع
وعندهما على المشتري وفي البيع بخيار ذي اليد وعندهما على من يصير
المالك له (ولا تدى عاقلة ذي اليد بحجة انهاله) وان وجد في دار مشتركة
سهما مختلفا فالقسامة والدية على الرأس (وان وجد في سفينة فعلى
من فيها من الملاحين والركاب وان وجد في مسجد محلة فعلى اهلها
وان بين قريتين فعلى اقر بهما وان في سوق مملوك فعلى المالك وعند ابي
يوسف على السكان وفي غير المملوك كالشوارع على بيت المال) وكذا ان
وجد في المسجد الجامع وكذا ان وجد في السجن وعن ابي يوسف على اهل
السجن (وان في برية ليس بقر بها قرية يسمع منها الصوت فهو هدر
(وكذا لو وجد وسط الفرات وان محتبس بالشط فعلى اقرب القرى منه) وان
التقى قوم بالسيوف ثم اجلوا عن قتيل فعلى اهل المحلة الا ان يدعى وليه
على القوم او على معين منهم فتسقط عنهم ولا تثبت على القوم الا بحجة
(ولو وجد في معسكر بارض غير مملوكة فان في خباء او قسطاط فعلى ربه والا
فعلى الاقرب منه وان كانوا قد قاتلوا عدوا فلا قسامة ولادية) وان الارض
مملوكة فالعسكر كالسكان والقسامة على المالك لا عليهم خلافا لابي يوسف
(ومن جرح في قبيلة ثم نقل الى اهله ولم يزل ذا فراش حتى مات فالقسامة
على القبيلة عند الامام وعند ابي يوسف لاشي فيه ولو مع الجريح رجل فحمل

ومات في اهله فلا ضمان على الرجل عند ابى يوسف وفي قياس قول
الامام يضمن (ولو ان رجلين كانا في بيت فوجد احدهما مذبوحا ضمن
الاخر دية عند ابى يوسف خلافا لمحمد) ولو وجد القتييل في قرية
لامرأة كررا ليمين عليها وتدى عاقلتها وعند ابى يوسف على عاقلتها
القسامة ايضا (قال المتأخرون والمرأة تدخل في التحمل مع العاقلة في هذه
المسئلة) ولو وجد في دار رجل في جنب قرية ليس صاحب الارض
منها فهو على صاحب الارض

❁ كتاب المعاقلة ❁

هي جميع معقلة وهي الدية (والعاقل من يؤديها وهم اهل الديوان
ان كان القاتل منهم يؤخذ من عطاياهم في ثلث سنين فان خرج ثلث
العطايا في اقل او اكثر اخذ منها) ومن لم يكن منهم فعاقلته قبيلته يؤخذ
منهم في ثلث سنين من كل واحد ثلثة دراهم او اربعة كل سنة درهم
او درهم وثلث لا يزيد هو الاصح (وقيل في كل سنة ثلثة دراهم
او اربعة فان لم تسع القبيلة لذلك ضم اليهم اقرب القبائل نسباً على
ترتيب العصبات والقاتل كاحدهم) وان كان ممن يتناصرون بالحرف
او بالحلف فعاقلته اهل حرفته او حلفه (وعاقلة المعتق ومولى الموالاة
مولاه وعاقلته) وعاقلة ولد الملاءنة عاقلة امه فان ادعاه الاب بعبد
ما عقلوا عنه رجعوا على عاقلته بما غرموا (وانما تعقل العاقلة ما وجب
بنفس القتل فلا يعقل جناية عمد ولا جناية عبد ولا ما لم يصح او اعتراف
الا ان يصدقوه) ولا اقل من نصف عشر الدية بل ذلك على الجاني
ولا يدخل النساء والصبيان في العقل (ولا يعقل مسلم عن كافر ولا بالعكس
ويعقل الكافر عن الكافر) وان اختلفا لماله وان لم تكن العداوة بين
الملتين ظاهرة كاليهود مع النصراني وان لم تكن للذمي عاقلة فالدية في ماله
في ثلث سنين (والمسلم يعقل عنه بيت المال وقيل كالذمي) وان جنى جر
على عبد خطاء فعلى العاقلة

❁ كتاب الوصايا ❁

الوصية تمليك مضاف الى ما بعد الموت وهي مستحبة بمسادون الثلث

ان كان الورثة اغنياء او يستغنون بانصباهم والافتراكها احب (ولا تصح
 بما زاد على الثلث ولا لقاتله مباشرة ولا لوارثه الا باجازة الورثة ونصح
 بالثلث للاجنبي وان لم يجبروا (وتصح من المسلم للذمي والعكس (وتصح
 للحمل وبه ان كان بينها وبين ولادته اقل من ستة اشهر (ولا تصح
 الهبة له (وان اوصى بامه دونه صحت الوصية والاستثناء ولا بدل
 في الوصية من القبول ويعتبر بعدموت الموصى ولا اعتبار بالرد والقبول
 في حياته وبه تملك الا ان يموت الموصى له بعدموت الموصى قبل القبول
 فانه يملكها وتصير لورثته (ولا تصح من صبي ولا مكاتب وان ترك وفاء
 (والوصية مؤخره عن الدين فلا تصح ممن يحيط دينه بماله الا ان يرثه
 الغرماء (وللموصى ان يرجع في وصيته قولا او فعلا يقطع حق المالك
 في الغصب او يزيل ملكه كالبيع والهبة (وان اشتراه او رجع بعد ذلك
 او يوجب في الموصى به زيادة لا يمكن التسليم الا بها كالت اسويق
 والبناء في الدار والحشو بالقطن وقطع الثوب وذبح الشاة رجوع
 (لا غسل الثوب وتخصيص الدار وهدمها (والحود ليس برجوع عند
 محمد خلافا لابي يوسف ولا قوله اخرت الوصية وكل وصية اوصيت بها
 لفلان فهي حرام (ولو قال ما وصيت به لفلان فهو لفلان فرجوع الا
 ان يكن فلان الثاني ميتا (وتبطل هبة المريض ووصيته لاجنية نكحها
 بعدها (وكذا اقراره ووصيته وهبته لابنه الكافر او الرقيق ان اسلم
 او عتق بعد ذلك (وهبة المقعد والمفلوج والاشل والمسلول من كل ماله
 ان طال ولم يخف موته منه والا فثلثه

(*) باب الوصية بثلث المال (*)

ولو اوصى لكل من اثنين بثلث ماله ولم يجز و ارثه قسم الثلث بينهما
 نصفين ولو لاحدهما بثلثه والاخر بسدسه قسم اثلاثا ولو لاحدهما
 بثلثه والاخر بثلثيه او بنصفه او بكاه ينصف الثلث بينهما وعندهما
 يثلث في الاول ويخمس خمسين وثلثة اخماس في الثاني ويربع في
 الثالث (ولا يضرب الموصى له بالزائد على الثلث عند الامام الا في المحابة
 والسعاية والdraهم المرسله (وتبطل الوصية بنصيب ابنه وتصح

بمثل نصيب ابنه فلو كان له ابنان فلموصى له الثلث وان ثلثة فالربع
(وان اوصى بجزء من ماله فالتعيين الى الورثة وان بسهم فالسدس
وعندهما مثل نصيب احدهم الا ان يزيد على الثلث ولا اجازة قالوا
هذا في عرفهم وفي عرفنا السهم كاجزاء (وان اوصى له بسدس ماله
ثم بثلث ماله واجازوا فله الثلث (وان بسدسه ثم بسدسه فله السدس
سواء اتحد المجلس او اختلف) ولو بثلث دراهمه او غنمه او ثيابه وهي
من جنس واحد فهلك الثلثان فله الباقي ان خرج من الثلث وكذا
كل مكيل وموزون (وان بثلث ثيابه وهي متفاوتة فهلك الثلثان فله
ثلث ما بقي وان بثلث عبيده فكذلك (وعندهما كل الباقي وقيل يوافقان
والدواب كما لعبيد (وان اوصى بالف وله عين ودين فهي عين
ان خرجت من ثلث العين والادفع ثلث العين وثلث ما يستوفي
من الدين حتى يتم (وان اوصى بالثلث لزيد وعمر وواحدهما ميت
فلكه للمحي (وان قال بين زيد وعمر فالنصف للمحي (وان اوصى بثلث
ماله ولا ماله فاكتسب فله ثلث ماله عند الموت وان بثلث غنمه ولا غنم له
او كان فهلك قبل موته بطلت (وان استفاد غنما ثم مات صحته
في الصحيح وان اوصى بشاة من ماله ولا شاة له فله قيمتها وتبطل لو بشاة
من غنمه ولا غنم له (وان اوصى بثلث ماله لامهات اولاده وهن
ثلث والفقراء والمساكين فلهن ثلثة اخماسه ولكل فريق خمس
وعند محمد ثلثة اسباعه ولكل فريق سبعان (وان اوصى بثلث
ماله لزيد والفقراء فله نصفه ولهم نصفه (وعند محمد له ثلثه ولهم
ثلثاه وان اوصى بمائة لزيد ومائة لعمر وثلث ما بقي لغيرك
فله ثلث ما لكل (ولو بمائة لزيد وخمسين لعمر وثلث ما بقي
منهما (وان قال لفلان على دين فصد قومه فانه يصدق الى الثلث (فان
اوصى مع ذلك بوصايا عزل ثلث لهما وثلثان للورثة ويقال
لكل صدقوه فيما شئتم فيؤخذ اصحاب الوصايا بثلث ما اقروا به
والورثة بثلث ما اقروا به ويحلف كل على العلم بدعوى الزيادة على ما اقروا
(واوصى بعين لوارثه ولا جنبي فلا جنبي نصفها ولا شيء للوارث

(وان اوصى لكل من ثلاثة بثوب وهي متفاوتة فضايع ثوب لم يدرا بهما هو والورثة تقول لكل هلك حقه بطلب الوصية فان سلموا اما بقى فلذى الجيد ثلثا جيدهما ولذى الردي ثلثا رديهما ولذى الوسط ثلث كل منهما) وان اوصى ببيت معين من دار مشتركة قسمت فان خرج البيت في نصيب الموصى فهو للموصى له وعند محمد له نصفه والافله قدر ذرعه وعند محمد قدر نصف ذرعه والافرار ك الوصية وقيل لا خلاف فيه لمحمد وهو المختار (وان اوصى بالف عين من مال غيره فلربها الاجازة بعد موت الموصى وله المنع بعد الاجازة بخلاف الورثة لو اجازوا اما زاد على الثلث (وان اقر احد الابنين بعد القسمة بوصية ابيه بالثلث فعليه دفع ثلث نصيبه) وان اوصى بامة فولدت بعد موته فهم للموصى له ان خرجا من الثلث والاخذ الثلث منهما ثم منه وعندهما منهما على السواء

(*) باب العتق في المرض (*)

العبرة بحال التصرف في التصرف المتجزئ فان كان في الصحة فن كل المال وان في مرض الموت فن ثلثه (والمضاف الى الموت من الثلث وان كان في الصحة) ومرض صح منه كالصحة (فالتحرير في مرض الموت والمحابة والكفالة والهبة وصية في اعتبارها من الثلث) فان اعتق وحابي وضاق الثلث عنهما فالمحابة اولى ان قدمت وهما سواء ان اخرت (وان اعتق بين محابتين فنصف الاولى ونصف بين العتق والاخيرة وان حابي بين عتقين فنصف للمحابة ونصف للعتقين وعندهما العتق اولى في الجميع) وان اوصى بان يعتق عنه بهذه المائة عبد فهلك منها درهم بطلت الوصية وعندهما يعتق بما بقى (ولو كان مكان العتق حج حج بما بقى اجماعا) وتبطل الوصية بعتق عبده لوجني بعد موت سيده فدفع بها وان فدى فلا (ولو اوصى لزيد بثلث ماله وترك عبدا فادعى زيد عتقه في الصحة والوارث عتقه في المرض قال قول للوارث ولا شيء لزيد الا ان يفضل الثلث عن قيمته او يرهن على دعواه) ولو ادعى رجل على الميت دين او العبد اعتاقه في صحة وصدقهما الوارث

سعى العبد في قيمته وتدفع الى الغريم وعندهما لا يسعى (وان اجتمعت وصايا وضاق الثلث عنها قدمت الفرائض وان اخرها فان تساوت في الغرضية او غيرها قدم ما قدمه) وقيل تقدم الزكوة على الحج وقيل بالعكس (و يقدم الحج والزكوة على الكفارات في القتل والظاهر واليمين والكفارات على صدقة الفطر و صدقة الفطر على الاضحية) (وان اوصى بحجة الاسلام احجوا عنه رجلا من بلده راكبا ان وقت النقة والا فبن حيث تفي) (وان خرج حاجا فمات في الطريق بقى و اوصى ان يحج عنه حج عنه من بلده) (وعندهما من حيث مات استحسانا وعلى هذا الخلاف اذا مات الحاج عن غيره في الطريق

❖ باب الوصية للاقارب وغيرهم ❖

جار الانسان ملاصقة وعندهما من يسكن محله و يجمعهم مسجدها (ويستوى الساكن والمالك والمذكر والانثى والمسلم والذمي) (وصهره من هو ذو رحم محرم من امرأته وحتنه من هو زوج ذات رحم محرم منه) (يستوى في ذلك الحر والعبد والاقرب والابعد واقارب به واقرباؤه وذو قرابته وارحامه وذوارحامه وانسابه الاقرب فالاقرب من كل ذي رحم محرم منه) (ولا يدخل فيه الوالدان والولد وفي الجد روايتان) (وان لم يكن له ذو رحم محرم بطلت وتكون للاثنتين فصاعدا) (وعندهما من ينسب الى اقصى ابيه في الاسلام بان اسلم او ادرك الاسلام وان لم يسلم) (فن له عمان وخالان الوصية لعميه وعندهما لكل على السواء) (ومن له عم وخالان نصف الوصية لعمه ونصفها بين خاليه) (وان له عم فقط فنصفها له وان عم وعمه وخال وخاله فالوصية للعم والعمه على السواء وعندهما الوصية لكل على السوية في جميع ذلك) (واهل الرجل زوجته وعندهما من يعولهم وتضمنهم نفقته وآله اهل بيته وابوه وجده من اهل بيته) (واهل نسبه من ينسب اليه من جهة الاب وجنسه اهل بيت ابيه) (والوصية لبني فلان وهواب صلب لذكور خاصة) (وعندهما وهو روايه عن الامام يدخل الاثنا عشر (ولورثه فلان للذكر مثل حظ الانثيين ولولد فلان للذكر والانثى على السواء

(ولا يدخل اولاد الابن هند وجود اولاد الصليب ويدخلون عند عدمهم دون اولاد البنت) وان اوصى لبني فلان وهو ابو قبيله لا يخصصون فهي باطله (وان لا يتامهم او عميانهم او زمنائهم او اراملهم فللغنى والفقير منهم والذكر والانثى ان كانوا يخصصون وللفقراء منهم خاصة ان كانوا لا يخصصون ولمواليه فهي لمن اعتقهم في الصحة او المرض ولا اولادهم) ولا يدخل موالى الموالاة ولا موالى الا عند عدمهم وتبطل ان كان له معتقون ومعتقون واقل الجمع اثنان فى الوصايا كالموارث

(*) باب الوصيه بالخدمه والسكنى والثمره (*)

تصح الوصيه بخدمه عبده وسكنى داره وبغلتهم امده معينه وابدا (فان خرج ذلك من الثلث سلم الى الموصى له والاقسمت الدار وتساينا فى العبد يومين لهم ويوماله فاذا مات الموصى له ردت الى ورثه الموصى وان مات فى حياه الموصى بطلت (ومن اوصى له بغله الدار او العبد لا يجوز له السكنى والاستخدام فى الاصح ولا لمن اوصى له بالخدمه والسكنى ان يواجر (وان اوصى له بثمره بستانه فأت وفيه ثمره فله هذه فقط وان زاد ايدافله هى وما يستقبل وان اوصى بغله بستانه فله الموجد ولا يستقل (وان اوصى له بصوف غنمه اولبنها او اولادها فله ما يوجد من ذلك عند موته فقط قال ابدا ولم يقل

(*) باب وصيه الذمى (*)

ولو جعل ذمى داره بيعه او كنيسه فى صحته ثم مات فهي ميراث (ولو اوصى به لقوم مسلمين جاز من الثلث) وكذا فى غيره المسلمين خلافا لهما (تصح وصيه مستأمن لا وراث له فى دارنا بكل ماله لمسلم او ذمى (وان اوصى ببعضه رد الباقي الى ورثه (وتصح الوصيه له مادام فى دارنا من مسلم او ذمى (وصاحب الهوى ان لم يكفر به واه فهو كالمسلم لا فى الوصيه والافكال مرد (ووصيه الذمى تعتبر من الثلث ولا تصح لو ارثه (وتجوز لزمى من غير ملته لا الحربى فى دار الحرب والله اعلم

(*) باب الوصى (*)

ومن اوصى الى رجل فقيل فى وجهه ورد فى غيبته لا يرتد وان رد

(فى وجهه)

في وجهه يرتد فان لم يقبل ولم يرد حتى مات الموصي فهو مخير بين القبول
 وعدمه (وان باع شيئا من التركة لم يبق له الرد وان غير عالم بالايباء
) فان رد بعد موته ثم قبل صح مالم ينفذ قاض رده (وان اوصى الى عبد
 او كافر او فاسق اخرجته القاضى ونصب غيره وان الى عبده فان كان كل
 الورثة صغار اصح خلافا لهما (وان فيهم كبير بطل اجماعا ولو كان
 الوصى عاجزا عن القيام بالوصية ضم اليه غيره (وان كان قادرا امينا
 لا يخرج وان شكى الورثة او بعضهم منه مالم يظهر منه خيانه (وان
 اوصى الى الاثنين لا ينفرد احدهما الا بشراء كفن وتجهيز وخصومه
 وقضاء دين وطلبه وشراء حاجة الطفل وقبول الهبة له ورد دعيه
 معينه (وتنفيذ وصية معينة واعتاق عبد معين ورد مغضوب او مشري
 شراء فاسدا (وجمع اموال ضايعة وحفظ المال وبيع ما يخاف تلفه
 وعند ابى يوسف يجوز الا نفراد مطلقا فان مات احد الوصيين اقام
 القاضى غيره مقامه ان لم يوص الى احد (وان اوصى الى الحى جاز
 ويتصرف وحده ووصى الوصى وصى فى التركتين (وكذا ان اوصى
 اليه فى احديهما خلافا لهما (وتصح قسمة الوصى عن الورثة مع
 الوصى له فلا يرجعون على الموصى له لو هلك حظهم فى يد الوصى
 لامقامته معهم عن الموصى له فيرجع عليهم بثلث ما بقى لو هلك حظه
 فى يد الوصى (وصحت للقاضى لو قاسمهم عنه واخذ قسطه او فى الوصية
 بحج لو قاسم الوصى الورثة فضااع عند يؤخذ للحج ثلث ما بقى (وكذا
 لو دفعه لمن يحج فضااع فى يده وعند ابى يوسف ان بقى من الثلث شئ
 اخذه والا فلا وعند محمد لا يؤخذ شئ منه (ولو باع الوصى من التركة
 عبدا مع غيبة الغرماء جاز (وان اوصى ببيع شئ من تركته والتصدق به
 فباعه وصيه وقبض ثمنه فضااع فى يده واستحق المبيع ضمنه ورجع به
 فى التركة (ولو قسم الوصى التركة فاصاب الصغير شئ فقبضه وباعه
 وقبض ثمنه فضااع واستحق ذلك الشئ رجوع فى مال الصغير والصغير
 على بقيه الورثة بمحضته (ولا يصح بيع الوصى ولا شراؤه الا بما يتغابن
 فيه و يصح ان من نفسه ان كان فيه نفع خلافا لهما (وله دفع المال مضار به

وشركه وبضاعه (وقبول الحواله على الاملاء على الاعسر) ولا يجوز له
ولا للاب الاقراض ويجوز للاب الاقتراض لا الوصى ولا يتجر في مال الصغير
(ويجوز بيعه على الكبير الغائب غير العقار) (ووصى الاب احق بمال الصغير
من جده فان لم يوص الاب فالجد كالأب

❀ فصل ❀

شهد الوصيان ان الميت اوصى الى زيد معهما لا تقبل الا ان يدعيه زيد
(وكذا لو شهدا بنا الميت ولغت شهادة الوصيين بمال الصغير وكذا
للكبير في مال الميت وصحت له في غيره وعندهما تصحح للكبير في الوجهين
(وشهادة الوصى على الميت جائزة لاله ولو بعد العزل وان لم يخاصم
(ولو شهد رجلان الاخرين بدين الف على ميت والاخر ان لهما بماله
صحتا خلافا لابي يوسف (ولو شهد كل فريق للاخر بوصيه الف لا تصح
(ولو شهد احد الفريقين للاخر بوصيه تجاريه والاخر له بوصيه عبد صححت
(وان شهد الاخر له بوصيه ثلث لا تصح

❀ كتاب الخنثى ❀

هو من له ذكر وفرج فان بال من احدهما اعتبر به وان بال منهما اعتبر
الاسبق وان استويا في السابق فهو مشكل ولا اعتبار بالكثرة خلافا لهما
(فاذا بلغ فان ظهرت بعض علامات الرجال من نبات الحية او قدرة
على الجماع او احتلام كالرجل فرجل (وان ظهر بعض علامات
النساء من حيض وحبل وانكسار ثدي ونزول لبن فيه وتمكين من الوطى
فامرأة (وان لم يظهر شيء او تعارضت فمشكل (قال محمد الاشكال
قبل البلوغ فاذا بلغ فلا اشكال واذا ثبت الاشكال اخذ فيه بالاحوط
(فصلى بقناع ويقف بين صفى الرجال والنساء فلو وقف في صفهم
بعيد من لاصقه من جانبيه ومن بخدائه من خلفه وان في صفهن اعاد
هو (ولا يلبس حريرا ولا حليا ولا يلبس المخيط في احرامه ولا يكشف
عند رجل ولا امرأة ولا يخلو به غير محرم من رجل او امرأة ولا يسافر
بلا محرم (ولا يحنثه رجل ولا امرأة بل يتناع له امه تحنثه من ماله
ان كان له مال والا فن بيت المال ثم يتناع (فان مات قبل ظهور حاله

لا يغسل بل يتيمم و يكفن في خمسة ائواب ولا يحضر بعد ماراهق غسل
رجل ولا امرأة (وندب تسجدة قبره و يوضع الرجل ممابلى الامام ثم هو
ثم المرأة ان صلى عليهم جملة وله اخس النصيبين من الميراث عند الامام
(فلومات ابوه عنه وعن ابن فلان سهران وله سهم) وعند الشعبي له
نصف النصيبين وهو ثلثه من سبعة عند ابى يوسف وخمسه من اثني
عشر عند محمد (ولو قال سيده كل عبدلى حروكل امه الى حرة
لا يعتق مالم يستين) ولو قال بعد تقرر اشكاله انا ذكر او انثى لا يقبل
وقبله يقبل

❁ مسائل شتى ❁

كتابه الاخرس وايماءه بما يعرف به اقراره بنحو زوج وطلاق وبيع
وشراء ووصية وقود عليه اوله كالبيان ولا يحذف لفظ لا غيره (ومعتقل
اللسان ان امتد به ذلك وعلمت اشاراته فهو كالآخرس والا فلا) والكتابه
من الغائب ليست بحجة قالوا الكتابه اما مستين غير مرسوم وهو
كالنطق فى الغائب والحاضر واما مستين غير مرسوم كالكتابه على
الجدار وورق الشجر وبنوى فيه (واما غير مستين كالكتابه على الهواء
والماء ولا عبرة به) واذا اختلطت الزكية بميته اقل منها تحرى واكل
منها والا فلا توكل خاله الاختيار و يتحرى عند الاضطرار (واذا احرق
رأس الشاة المنلطح بدم و زال دمه فاتخذ منه مرقه جازوا الحرق كالغسل
(ولو جعل السلطان الخراج لرب الارض جاز بخلاف العشر) ولو دفع
الارضى المملوكة الى قوم اعطوا الخراج جاز) ولو نوى قضاء رمضان
ولم يعين عن اى يوم صح ولو عن رمضانين فلا فى الاصح (وكذا فى قضاء
الصلاة لو نوى ظهرا عليه مثلا ولم يتوكل ظهرا او آخر ظهرا او ظهر
يوم كذا و قيل يصح فيهما ايضا) ولو ابتلع الصائم بزاق غيره فان كان
حبيبه لزمه الكفارة والا فلا (وقتل بعض الحاج عذر فى ترك الحج) ومن
قال لامرأة عند شاهدين توزن من شدى فقالت شدم لا ينقد النكاح
بينهما مالم يقل قبول كردم (ولو قال لها خويشتن رازن من كردا نيدى
فقالت كردا نيدم فقال پذير قتم بنقد) ولو قال لرجل دختر خويشتن را

يسر من ارزاني داشتی فقال داشتم لا ينقذ (ولو منعت المرأة زوجها
من الدخول عليها وهو يسكن معها في بيتها كانت ناشزة) (ولو سكن
في بيت الفصص فامتنعت منه فلا) (ولو قالت لا اسكن مع امك اريد
بيتا على حدة فليس لها ذلك) (ولو قال مرا طلاق ده فقال داده كبر
او کرده كبر او داده باداو کرده بادن نوى يقع والا فلا) (ولو قال داده است
او کرده است يقع وان لم ينو) (ولو قال داده انكار لا يقع وان نوى) (ولو
قال وى مر انشايد تا قيامت او همه عمر لا يقع الا بالنيه) (ولو قال لها
حيله زن ان كن فهو اقرار بالطلاق الثالث) (ولو قال حيله خو يستن كن
لغلا) (ولو قالت له كايين ترا بخشيدم مرا چنك باز دار فان طلقها سقط
المهر والا فلا) (ولو قال لعبد يامالكى اولامته انا عبدك لا يعتق) (ولو دعى
الى فعل فقال بر من سو كند است كه اين كار نكنم فهو اقرار باليمين
بالله تعالى) (وان قال بر من سو كند است بطلاق فاقرار بالخلف
بالتلاق فان قال قلت ذلك كذبا لا يصح دق) (ولو قال مرا سو كند
خانه است كه اين كار نكنم) (ولو قال المشتري للبائع بعد البيع بها
بازده فقال البائع بدهم يكون فسخا للبيع) (العقار المتنازع فيه لا يخرج
من يد ذى اليد مالم يبرهن المدعى) (ولا يصح قضاء القاضى فى عقار
ليس فى ولايته) (واذا قضى القاضى فى حادثه بينه ثم قال رجعت عن
قضائى او بدالى غير ذلك او وقتت فى تلبيس الشهود او ابطلت حكمى
ونحو ذلك لا يعتبر) (والقضاء ماض ان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة
مستقيمة) (ومن له على آخر حق فخباء قومائم سألته عنه فاقرب به وهم يرونه
و يسمعون به وهو لا يراهم صحت شهادتهم عليه وان سمعوا كلامه ولم يروه
فلا) (ولو بيع عقار و بعض اقارب البائع حاضر يعلم البيع وسكت لا تسمع
دعواه بعده) (ولو وهبت امرأة مهرها من زوجها ثم ماتت فطالب
اقاربها المهر وقالوا كانت الهبة فى مرض موتها فقال بل فى صحتها
قال قول له) (ولو اقر بحق ثم قالت كنت كاذبه فيما اقررت حلف المقر له
ان المقر لم يكن كاذبا فى ما اقر واستجبت بطل فيما تدعى عليه عند ابى يوسف
وبه يفتى) (والاقرار ليس سببا للملك) (ولو قال لا آخروك كاتك ببيع هذا

فسكت صار وكيلا (ومن وكل امرأته بطلاق نفسها لا يملك عزلها
) ولو قال الآخر وكلتك بكذا على اني متى عزلتك فانت وكيلى فطريق
 عزله ان يقول عزلتك ثم عزلتك (ولو قال كلما عزلتك فانت وكيلى
 فطريقه ان يقول رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتك عن المنجزة) وقبض
 بدل الصلح قبل التفريق شرط ان كان دينابدين والا فلا (ومن ادعى
 على صبي دارا فصالحه ايوه على مال الصبي فان كان له بينة جاز الصلح
 ان كان بمثل القيمة او اكثر مما يتغابن فيه وان لم يكن له بينة او كانت غير
 عادلة لا يجوز (ومن قال لا بينة لي ثم برهن صح) وكذا لو قال لا شهادة لي
 في هذه القضية ثم شهد (وللامام الذي ولاه الخليفة ان يقع انسانا
 من طريق الجادة ان لم يضر بالمارة ومن صدره السلطان ولم يعين بيع
 ماله فباع ماله نفذ (ولو خوف امرأته بالضرب حتى وهبت مهرها منه
 لا يصح الهبة ان قدر على الضرب (وانا كرها على الخلع ففعلت
 يقع الطلاق ولا يجب المال (ولو احوالت انسانا بالمهر على الزوج ثم
 وهبته من الزوج لا تصح الهبة ومن اتخذ بئرا او بالوعة في دار فتر منها
 حائط جاره وطلب تحويله لا يجبر عليه وان سقط الحائط منه لا يضمنه
) ومن عمر دار زوجته بماله باذنها فالعمارة لها والنفقة دين عليها وان
 عمرها لها بلا اذنها فالعمارة لها وهو متبرع وان عمر لنفسه بلا اذنها
 فالعمارة له (ومن اخذ غريمه فترعه انسان من يده فلا ضمان على
 النازع ومن في يده مال انسان فقال له سلطان ادفعه الى والا قطعت
 يدك او ضربتك خسين سوطا لا يضمن لو دفع (ولو وضع في الصحراء
 منجلا ليصيده جارا وحشى وسمى عليه فجاء في الغد ووجد الحمار مجروحا
 ميتا لا يحل اكله (ويكره من الشاة الحياء والخصيصة والمشانة والذكر
 والغدة والمرارة والدم المسفوح (وللقاضى ان يقرض مال الغائب
 والطفل واللقطة (ولو كانت خشفة الصبي ظاهرة من راء ظنه محتثا ولا
 تقطع جلدة ذكره الا بمشفة جارت ترك خثانه (وكذا شيخ اسلم وقال اهل
 البصر لا يطيق الختان (ووقت الختان غير معلوم وقيل سبع سنين
 ولا يجوز ان يصلى على غير الانبياء والملائكة الا بطريق التعولا الاعطاء

باسم النيروز والمهرجان (ولا بأس بلبس القلائس وللشباب العالم ان يتقدم
على الشيخ الجاهل وحافظ القرآن ان يختم في اربعين يوما

(*) كتاب الفرائض (*)

يبدأ من تركة الميت بتجهيزه ودفنه بلا اسراف ولا تقتير ثم تقضى ديونه
ثم تغذ وصاياه من ثلث مابق بعد الدين ثم يقسم الباقى بين الورثة
(ويستحق الارث بنسب ونكاح وولاء) ويبدأ باصحاب القروض
ثم بالعصبات النسبية ثم بالمعتق ثم صبية ثم الرد ثم ذوى الارحام ثم مولى
الموالاة ثم المقر له ينسب لم يثبت ثم الموصى له باكثر من الثلث ثم بيت المال
(ويمنع الارث الرق والقتل كما مر واختلاف الملتين واختلاف الدارين
حقيقة وحكما) والمجمع على توريثهم من الرجال عشرة الاب وابوه
والابن وابنه والاخ وابنه والعمة وابنه والزوجة ومولى النعمة ومن النساء
سبع الام والجددة والبنت وبنت الابن والاخت والزوجة ومولاة النعمة
وهم ذو فرض وعصبة وفذو القرض من له سهم مقدر (والسهام المقدرة
في كتاب الله تعالى ستة النصف والرابع والثلثان والثلث
والسدس) فالنصف للبنت ولبنت الابن عند عدمها وللاخت
لابوين وللاخت لاب عند عدمها اذا انفردن (وللزوج عند عدم
الولد وولد الابن) والرابع له عند وجود احدهما (وللزوجة وان
تعدت عند عدمهما) والثلث لهما كذلك عند وجود احدهما
(والثلثان لكل اثنين فصاعدا ممن فرضهن النصف) والثلث للام
عند عدم الولد وولد الابن والاثنين من الاخوة والاختوات (ولها ثلث
مابقى بعد فرض احد الزوجين في زوج وابوين او زوجة وابوين
ولو كان مكان الاب فيهما جد فلهما ثلث الجميع خلافا لابي يوسف
والاثنين فصاعدا من ولد الام يقسم لذكركم وانثاهم بالسوية
(والسدس لواحد منهم ذكرا او انثى) والام عند وجود الولد وولد
الابن او الاثنين من الاخوة او الاختوات وللاب مع الولد او ولد الابن
وكذا للمجد الصحيح عند عدمه وهو من لا يدخل في نسبته الى الميت ام فان
دخلت فمجد فاسد (وللجدة الصحيحة وان تعددت وهى من لا يدخل

في نسبتها الى الميت جد فاسد ولبنت الابن وان تعددت مع الواحدة من بنات الصلب وللأخت لاب كذلك مع الأخت الواحدة لابوين

(*) فصل (*)

والعصبة بنفسه ذكر ليس في نسبته الى الميت انثى وهو يأخذه ما بقته الفرائض وعند الافراد يحوز جميع المال (واقربهم جزء الميت وهو الابن وابنه وان سفل) ثم اصله وهو الاب والجد الصحيح وان علا (ثم جزء ابيه وهم الاخوة لابوين اولاب) ثم بنوهم وان سفلوا ثم جزء جده وهم الاعمام لابوين اولاب ثم بنوهم وان سفلوا (ثم جزء جد ابيه كذلك) والعصبة بغيره من فرض النصف والثلاثان يصرن عصبة باخوتهن ويقسم للذكر مثل حظ الانثيين ومن لا فرض لها واخوها عصبة لا تصير عصبة به كالعمة وبنت الاخ (والعصبة مع غيره لا خوات لابوين اولاب مع البنات وبنات الابن) وذو الابوين من العصبات مقدم على ذي الاب (حتى ان الأخت لابوين مع البنت تحجب الاخ لاب وعصبة ولد الزنا وولد الملاعة موالى امة والاب مع البنت صاحب فرض وعصبة) واخر العصبات مولى العتاقة (ثم عصبة على الترتيب المذكور) فنترك اب موله وابن موله فإله كله لابن موله وعند ابى يوسف للاب السدس والباقي للابن ولو كان مكان الاب جد فكله للابن اتفاقا (ولو ترك جد موله واخا موله فالجد اولى وعندهما يستويان) والعصبة انما يأخذ ما فضل عن ذوى الفروض (فلو تركت زوجا واخوة لام واخوة لابوين وامام فالنصف للزوج والسدس للام والثالث للاخوة لام ولا يشاركم الاخوة لابوين وتسمى المشتركة والجمارية

(*) فصل (*)

حجب الحرمان منتف في حق ستة الابن والاب والبنات والام والزوج والزوجة ومن عداهم يحجب الابعد بالاقرب وذو القرابة بذى القرابتين ومن يدلى بشخص لا يرث معه الا اولاد الام حيث يدلون بها ويرثون معها (ويحجب الاخوة بالابن وابنه وان سفل وبالأب والجد) ويحجب اولاد العلات بالأخ لابوين ايضا وعندهما لا تحجب الاخوة لابوين اولاب

بالجد بل يقاسمونه وهو كاخ ان لم تنقصه المقاسمة عن الثلث عند عدم
 ذى القرض او عن السدس عند وجوده والفتوى على قول الامام
 (واذا استكمل بنات الصلب الثلثين سقط بنات الابن الا ان يكون
 بخذائهن او اسفل منهن ابن ابن فيعصب من بخذائه ومن فوقه من
 ليست بذات سهم ويسقط من دونه) واذا استكمل الاخوات لابي
 الثلثين سقط الاخوات لاب الا ان يكون معهن اخ لاب (والجدات
 كهن يسقطن بالام والابويات خاصة بالاب ايضا وكذا بالجد الام الاب
 والقر بن منهن من اى جهة يحجب البعدي من اى جهة كانت وارثة كانت
 القر بن او محجوبة كام الاب معه فانها تحجب ام ام الام (واذا اجتمع
 جدتان احديهما ذات قرابة كام ام الاب والاخرى ذات قرابتين كام اب
 الاب وهى ايضا ام ام الام فثلث السدس لذات القرابة وثلثاها للآخرى
 عند محمد وينصف عند ابى يوسف (والمحروم بالقتل ونحوه ولا يحجب
 والمحجوب يحجب كامر في الجدة) وكالاخوة والاخوات يحجبهم الاب
 ويحجبون الام من الثلث الى السدس

(*) فصل فى العول (*)

واذا زادت سهام الفر يضة على الفر يضة فقد عالت (واربعة مخارج
 لا تعول الاثنان والثلاثة والاربعة والخمسة) وثلاثة تعول الستة الى
 عشرة وترا وشفعا (واثنى عشر الى سبعة عشر وترا لشفعا) واربعة
 وعشرون الى سبعة وعشرين عولا واحدا فى المنبرية وهى امرأة وبناتان
 وابوان (والرد ضد العول بان لا تستغرق السهام الفر يضة مع عدم
 العصبية فيرد الباقي على ذوى السهام سوى الزوجين بقدر سهامهم فان
 كان من يرد عليه جنسا واحدا فالمسئلة من عدد رؤسهم وان كانوا
 جنسين او اكثر فن عدد سهامهم (فن اثنين لو كان فى المسئلة سدسان
) ومن ثلاثة لو سدس وثلث (ومن اربعة لو سدس ونصف) ومن خمسة
 لو ثلث ونصف او سدسان ونصف او ثلثان وسدس فان كان مع الاول
 من لا يرد عليه اعطى فرضه من اقل مخارجهم ثم قسم الباقي على رؤسهم
 (فان استقام كزوج وثلث بنات والافان وافق ضرب وفق رؤسهم

في مخرج فرض من لا يرد عليه كزوج وست بنات وان باين ضرب كل
رؤسهم فيه كزوج وخمس بنات (وان كان مع الثاني من لا يرد عليه
قسم الباقي على مسألة من يرد عليه) فان استقام كزوجة واربع جدات وست
اخوات لام والاضرب جميع مسئلتهم في مخرج فرض من لا يرد عليه كاربع
زوجات وتسع بنات وست جدات ثم يضرب سهام من لا يرد عليه
في مسألة من يرد عليه في ما بقى من مخرج فرض من لا يرد عليه ونصح
بالاصول الآتية

(*) فصل (*)

ذو الرحم قريب ليس بعصبة ولا ذى سهم ويرث كما يرث العصبة عند
عدم ذى السهم فن انفرادهم احرز جميع المال ويرجعون يقرب
الدرجة ثم بقوة لقرابة ثم يكون الاصل وارثا عند اتحاد الجهة (وان
اختلف فلقرابة الاب الثلثان وقرابة الام الثلث ثم يعتبر الترتيب في كل
فر يق كالوانفرد وعند الاستواء في القرب والقوة والجهة للذكر مثل حظ
الانثيين وتعتبر ابدان الفروع ان اتفقت الاصول (وكذا ان اختلفت
عند ابى يوسف وعند محمد تؤخذ الصفة من الاصول والعدد من الفروع
ويقسم على اول بطن وقع فيه الاختلاف ثم يجعل المذكور على حدة
والاناث على حدة فيقسم نصيب كل طائفة على اول بطن اختلف
كذلك ان كان والادفع حصة كل اصل الى فرعه (وبقول محمد يفتى
(و يقدم جزء الميت وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن وان سفلن
(ثم اصله وهم الاجداد الفاسدون والجدات الفاسدات) ثم جزء ابيه
وهم اولاد الاخوات واولاد الاخوة لام وبنات الاخوة (ثم جزء جده
وهم العمات والخالات والاخوال والاعمام لام وبنات الاعمام ثم اولاد
هؤلاء (ثم جزء جده ابيه او امه وهم عمات الاب او الام وخالاتهما
واخوالهما واعمام الاب لام واعمام الام وبنات اعمامهما واولاد اعمام الام

(*) فصل (*)

والغرقى والهدمى اذا لم يعلم ايهم مات او لا يقسم مال كل على ورثته
الاحياء ولا يرث بعض الاموات من بعض وان اجتمع ابنا عم احدهما اخ لام

اعطى السدس فرضا ثم اقتسم الباقي عصوية (ولا يرث الجوسي بالانكحة
الباطلة وان اجتمع فيه قرابتان او انفردت في شخصين ورثا بهما ويرث بهما وان
كانت احديهما كحجب الاخرى يرث بالخارجية ووقوف للمحمل نصيب ابن
واحد وهو المختار وعند ابى يوسف نصيب ابين وان خرج اكثره حيا ثم
مات ورث وان اقله فلا

(*) فصل (*)

المنسوخة ان يموت بعض الورثة قبل القسمة فصحيح المسئلة الاولى ثم
الثانية (فان استقام نصيب الميت الثاني على مسئلته والافاضرب وفق
التصحيح الثاني في التصحيح الاول ان وافق نصيبه مسئلته والافاضرب
كل لثاني في الاول (فالحاصل من الضرب مخرج المسئلتين ثم اضرب
سهام ورثة الميت الاول في وفق التصحيح الثاني اوفى كله وسهام ورثة
الميت الثاني في وفق ما في يده اوفى كله فما خرج فهو نصيب كل فريق
فان مات ثالث فاجعل المبلغ مكان الاول والثالث مكان الثاني وكذا تفعل
ان مات رابع او خامس وهلم جرا

(*) حساب الفرائض (*)

الفروض نوعان الاول النصف ونصفه وهو الربع ونصف نصفه وهو
الثلث والثاني الثلثان ونصفهما وهو الثلث ونصف نصفهما وهو
السدس فالنصف يخرج من اثنين والربع من اربعة والثلث من ثمانية
والثلثان والثلث من ثلثة والسدس من ستة (وان اختلط النصف
بالنوع الثاني او ببعضه فن ستة او الربع فن اثني عشر والثلث فن اربعة
وعشرين (واذا انكسر سهام فريق عليهم وباينت سهامهم
عددهم فاضرب وفق عددهم في اصل المسئلة ككامرأة واخوين
(وان وافق سهامهم عددهم فاضرب وفق عددهم في اصل المسئلة
كامرأة وستة اخوة (وان انكسر سهام فريقين او اكثر وتمثلت اعداد
رؤسهم فاضرب احدا لاعداد في اصل المسئلة كثلث بنات وثلثة اعمام
(وان تداخلت الاعداد فاضربا كترها في اصل المسئلة كاربعة زوجات
وثلاث جدات واثنى عشر عما (وان وافق بعض الاعداد بعضا فاضرب

وفق احدهما في جميع الثاني والمبلغ في وفق الثالث ان وافق والافق
جميعه والمبلغ في الرابع كذلك ثم الحاصل في اصل المسئلة كاربع زوجات
وخمس عشرة جدة وثماني عشرة بنتا وستة اعمام وان تباينت الاعداد
فاضرب كل احدهما في جميع الثاني ثم المبلغ في الثالث ثم المبلغ في الرابع (ثم
الحاصل في اصل المسئلة كامراتين وعشر بنات وست جدات وسبعة
اعمام) وان كانت المسئلة عائلة فاضرب ما ضرب به في الاصل فيه مع العول
في جميع ذلك

(*) فصل (*)

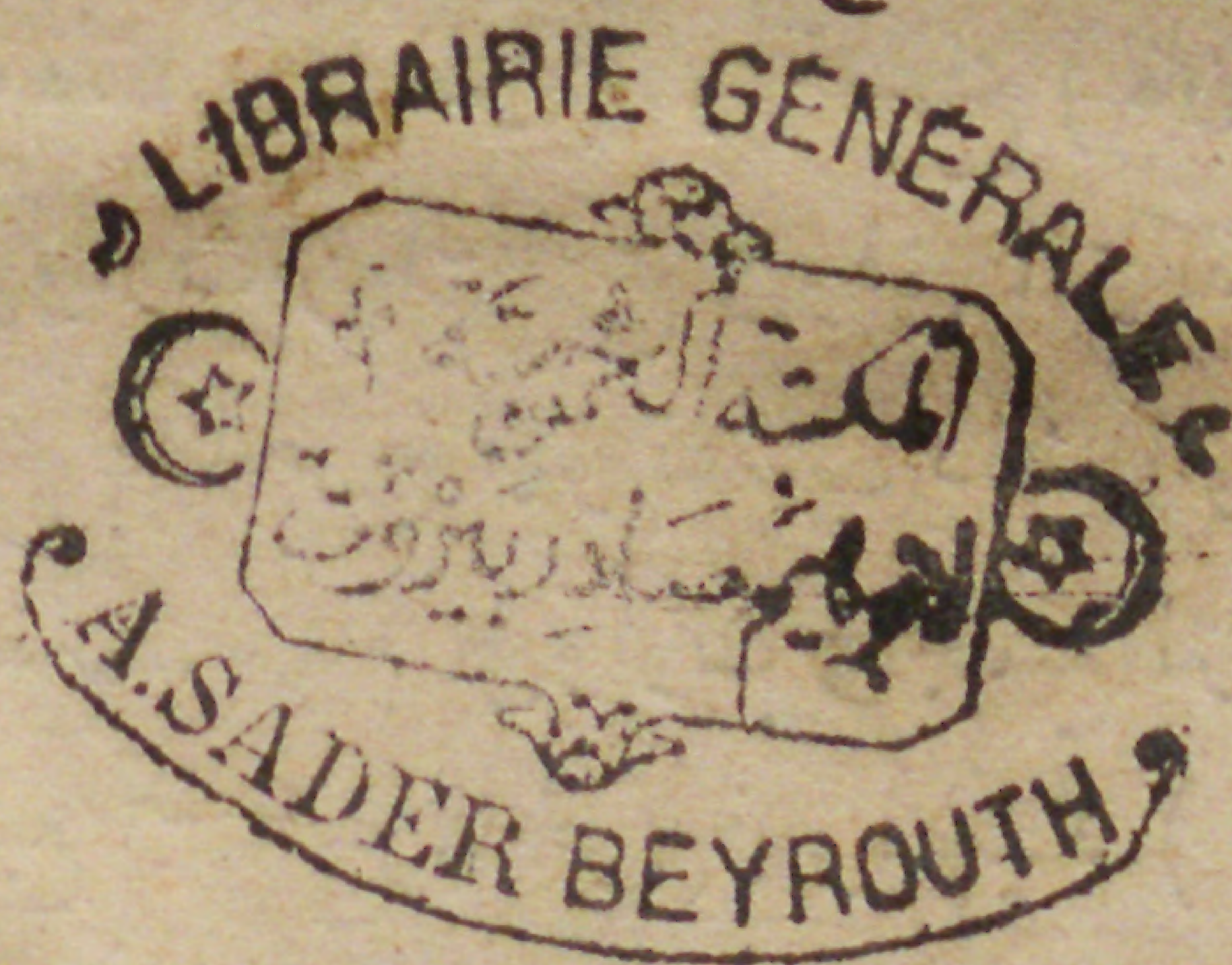
وتدخل العددين يعرف بان تطرح الاقل من الاكثر مرتين او اكثر
فيغيبه او تقسم الاكثر على الاقل فيقسم قسمة صحيحة كالخمس مع
العشرين (وتوافقهما بان تنقص الاقل من الاكثر من الجانبين حتى
يتوافقا في مقدار) فان توافقا في واحد فهما متباينان وان في اكثر فهما
متوافقا فان كان اثنين فهما متوافقان بالنصف (وان ثلثة فبالثلث
واربعة فبالاربعة وهكذا الى العشرة) وان في احد عشر فبحزاء من
احد عشر وهلم جرا (وان اردت معرفة نصيب كل فريق من الصحيح
فاضرب ما كان له من اصل المسئلة فيما ضرب به في اصل المسئلة فماخرج
فهو نصيبه (وكذا العمل في معرفة نصيب كل فرد وان شئت فانسب
سهام كل فريق من اصل المسئلة الى عدد رؤسهم ثم اعط بمثل تلك
النسبة من المضروب لكل فرد منهم) وان اردت قسمة التركة بين
الورثة او الغرماء فانظر بين التركة والتصحيح (فان كان بينهما موافقة
فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في وفق التركة ثم اقسم الحاصل
على وفق التصحيح فماخرج فهو نصيب ذلك الوارث (وان لم يكن
بينهما موافقة فاضرب سهام كل وارث في جميع التركة ثم اقسم
الحاصل على جميع التصحيح فماخرج فهو نصيبه (وكذا العمل لمعرفة
نصيب كل فريق (وفي القسمة بين الغرماء اجعل مجموع الديون
كالتصحيح وكل دين كسهام وارث ثم اعمل العمل المذكور (ومن صالح

من الورثة او الفرما على شئ منها فاطرح نصيبه من التصحيح او الديون
واقسم الباقي على سهام من بقي اوديونهم

✽ قال الفقير ✽

هذا آخر ملتقى الابحار ولم آل في عدم ترك شئ من مسائل الكتب الاربعة
والتمس من الناظر فيه ان اطلع على الاخلال بشئ منها ان يلحقه بمحله
فان الانسان محل النسيان (وليكن ذلك بعد التأمل في مظان تلك المسئلة)
فانه ربما ذكرت بعض المائل في بعض الكتب المذكورة في موضع وفي غيره
في موضع آخر فاكثفت بذكرها في احد الموضوعين (ثم اني زدت مسائل
كثيرة من الهداية ومن مجمع البحرين ولم ازد شيئا من غيرهما حتى يسهل
الطلب على من اشتبه عليه صحة شئ مما ليس في الكتب الاربعة (والله
حسبي ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم) والحمد لله
اولا و آخر ا و ظاهرا و باطنا (وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا
والحمد لله رب العالمين

الحمد لمن علينا بطبع هذا الكتاب المنير ✽ المسمى بملتقى الابحار وهو
في مسائل الدين بحر غزير ✽ في يمن عصر حضرة السلطان ابن السلطان
✽ السلطان عبد الحميد خان الغازي ✽ لازالت ظلال دولته على مفارق
الانام ✽ في مطبعة ✽ اختر ✽ وتصادف ختام طبعها في او ايل شهر
شعبان لسنة تسع وتسعين ومائتين بعد الاف



الأب ح [Halabī, Ibrāhīm ibn Muḥammad]. [Halabī, Ibrāhīm ibn Muḥammad].
ملتقى [Multaqá al-abḥur]. N.p., [1882]. Early Arabic Printed
Books-BL: Religion and Law, <http://tinyurl.gale.com/tinyurl/Czdwq2>.
Accessed 19 Sept. 2020.

Shelfmark Number: 14528.a.22

Source Library: British Library, London

Copyright Statement: From the collections of: The British Library Board. All
Rights Reserved.